

«شرعية»... «هو شرعية»

فتاوى متضاربة بالجملة والمستثمرون الأفراد هم الضحايا

2 يجب تصنيف الشركات
مثل القطاعات في
جداول البورصة

1 ملف خطير يحتاج تنظيم
كونه يندرج ضمن
التوجيه بشراء الأسهم

4 كل اكتاب ترافقه فتاوى
متضاربة وضبابية والتحرك
للمعالجة بات ضرورة

3 قطع الطريق على المتاجرة
بملف تصنيف الشركات
والتضارب في الآراء

بدلوه من زاوية مختلفة.

البعض بات يستخدم ملف شرعية وعدم شرعية السهم كعملية تسويقية، مع أنه ملف خطير ومسؤولية جسيمة.

بعض الشركات الخاسرة تستغل هذا الملف في الترويج لنفسها، تضليلاً للمساهمين والمستثمرين، وتصور لهم أنها رابحة ولديها أرباح مستدامة وقنوات تشغيلية نامية، لكن المحصلة وصافي الربح إما تراجع أو خسائر.

كل فريق له زاوية

الفتاوى المختلفة حول شرعية السهم من عدمه، كل منها يأخذ زاوية، كأن يقول البعض أن الإيرادات غالبيتها من هذا المنتج المحرم فتصبح غير شرعية.

فريق آخر يقول أن الأصل والاعتداد بصافي الأرباح، فهي أقلية قياساً إلى إجمالي الأرباح، واستناداً لهذه النسبة تصبح الأسهم شرعية... وهكذا يضع المساهم بين الآراء. فريق ثالث يقول أن الأساس هو الإيراد، وطالما غير شرعي تنطبق عليه قاعدة ما بني على باطل فهو باطل.

وهكذا، الضبابية والتضارب يغلف باب الفتاوى، والجدل بين من يملكون الإمكانيات العلمية والفنية والشرعية والإجازات المؤهلة لذلك، وبعض من يمتهن ويجتهد في الملف بالخبرة وليس بالعلم.

لماذا لا تكون هناك لجنة شرعية موحدة تصنف شركات البورصة؟ حيث أن بعض جداول شركات وساطة وغيرها تصنف أسهم على أنها شرعية، وأخرى تصنفها على أنها متوافقة، وثالثة لا تصنفها لا هذا ولا ذاك، لذلك الملف يحتاج توحيد ومرجعية واضحة عبر موقع البورصة.

توجيه واستغلال

ملف الفتاوى بشرعية الأسهم وغير شرعيتها هو توجيه صريح بالبيع والشراء، وهو مثله مثل من يوجه المستثمرين بشراء أو بيع سهم، لا فارق، وكلا الأمرين مجرّم ومخالف للقانون.

وتنادي أوساط استثمارية الجهات التنظيمية بضرورة التشديد في هذا الملف، والعمل على إبراز التصنيف الخاص بالشركة من خلال جداول موثوقة على موقع البورصة.

ملف شرعية السهم من عدمه بات يشنت المساهمين والمستثمرين، وكل «يفتي» ويدلي

الحلول كثيرة والاستحقاق مهم:

1. يمكن إلزام كل شركة بالحصول على فتوى وتصنيف رسمي وعلان على موقع البورصة.
2. يمكن للبورصة تصنيف الشركات ضمن مسؤولياتها مثلما يتم تنظيم القطاعات والأسواق.
3. تكليف مراقب الحسابات بالتنسيق مع جهة شرعية موثوقة ومرخصة ومعتمدة بتحديد شرعية الشركة من عدمه.

ملف تصنيف الأسهم بين شرعية أو غير شرعية من الملفات المهمة والجوهرية التي أثبتت تجارب عديدة سابقاً وحاضراً أنها تحتاج تنظيم تحت سقف جهة موثوقة وذات مصداقية.

تصنيف الشركات من أطراف عديدة بات ظاهرة ولها الكثير من الضحايا، كل من له نافذة يفتي ويدلي برأيه ويشنت هذا وذاك من الأفراد وصغار المستثمرين. هذه الفتاوى بعضها يستند إلى اجتهادات شخصية وليس عمق وعلم ومرجعية رقمية دقيقة، وعندما تقح الواقعة ويتكشف الخطأ يكون التنصل من المسؤولية سهل ويسير، وفق قاعدة «من اجتهد فله أجران»، أجر على اجتهاده وأجر على إصابته الهدف، وإذا أخطأ فله أجر على اجتهاده». لكن في المقابل هناك مصالح مستثمرين وفرص وأطراف تلحق بها خسائر أو تحقق ربح على حساب قاعدة شرعية أو توجيه مستثمرين لشراء سهم وحشد الدعم له.

السوق المالي له ضوابط، وهذه الفتاوى ترجح فرص وتُضيق فرص على المساهمين، وهو ما حدث بالفعل قبل ذلك، غير أنها مسؤولية جسيمة وعظيمة كونها تتصل بأمر عقائدي ديني، والفتاوى الدينية ليس الجميع أهلاً لها.

ملف تصنيف الشركات يجب أن يصدر بوضوح من جهات موثوقة ومن قنوات واضحة وشفافة وموثوقة أيضاً، وهنا يبرز تساؤل، لماذا لا يتم تصنيف الشركات في جداول على موقع البورصة مثلها مثل القطاعات التي يتم تبويبها وتصنيفها حسب النشاط، وتكون من ضمن تحقيق التكامل وقطع الطريق على استغلال الفتاوى في توجيه المستثمرين؟

تسجيل حقوق الانتفاع ضمن الأصول... مخاطر جسيمة ونفخ مصطنع للأرقام



أسباب الخسائر المضاعفة والاستثنائية والحادة، فعندما يتم سحب طبيعي لأراضي حق انتفاع نتيجة انتهاء مدة العقد تخسر الشركة إيرادات العقد فقط، لكن عندما يتم انتهاء العقد والشركة تاريخياً تسجل العقارات والأراضي ضمن أصولها فحتماً تكون الخسارة كبيرة وحادة من أعلى قمة.

ومن أهم النقاط المستحقة ومحل التساؤلات:

متى يتم مصارحة المساهمين بالأسباب الحقيقية، وترسيخ مبادئ الشفافية والتعامل بمهنية مع حقائق الخسائر؟
متى يتم تغليب المصلحة العامة لكل أصحاب المصلحة على المصالح الخاصة، والتي تتضح من خلال بعض الممارسات التي ظاهرها إشراك صغار المساهمين في الأرباح وباطنها الإضرار العمدي بهم لأهداف خاصة على حساب الأقليات والأفراد؟

لماذا يتم الإدراج الطوعي وإشراك المساهمين طواعية في الشركات، ثم يتم التعامل بفرديّة وعدم مراعاة لحقوق الآخرين؟

متى يكون هناك ملاحظة واضحة من مراقب الحسابات تتضمن حجم وقيمة أصول حق الانتفاع وعدم تضمينها ضمن الميزانية كجزء من الأصول؟ والأهم، متى تبادر الشركات بتصحيح تلك الأوضاع والمراكز المالية التي تعتمد على أصول حق الانتفاع؟

الأصل وإعادته إلى المالك الحقيقي. وأمام ذلك يمكن التأكيد على أن بعض الميزانيات التي تحتوي على أصول عقارية عبارة عن حق انتفاع، تعتبر ميزانية مفخخة وقابلة للانهياب رقمياً، كما أن تصنيف هذه الأصول ضمن أصول الشركة هو خلط محاسبي، ومن ثم يدفع ثمن ذلك مساهمي الشركات والأقليات، مثلما حدث في ميزانيات شركات كانت ميزانياتها متخمة بأراضي حق الانتفاع.

وفي نهاية التصحيح يتحمل هذه التبعات والتداعيات المستمرة منذ عقود طويلة صغار المستثمرين وحملة الأسهم من الأقليات! احتساب أصول ليست مملوكة ملكية مطلقة تمكن أي شركة من التصرف فيها، وكأنها جزء من الميزانية وضمن الأصول وحقوق المساهمين، تعتبر عملية تضخيم للأصول والأرقام، واصطناع ميزانية بأرقام غير حقيقية، لكنها خادعة ومؤثرة على حقوق الأفراد وميزانيات شركات أخرى كثيرة وصناديق تستثمر في هذه النوعية من الشركات.

الأصول الجديرة بالاحتساب هي فقط التي تملكها الشركة بأموالها، ويمكنها التصرف فيها بيعاً وشراءً بقرار الشركة، ما عدا ذلك من أراضي حكومية مؤجرة فهي حق انتفاع لسنوات محدودة مقابل إيجار معلوم.

بعض الحقائق يتم إخفاؤها عن المساهمين تحت مسميات مختلفة، لكن في الحقيقة هي من أهم

تحذيرات أطلقت مراراً بشأن تسجيل أراض وأصول عبارة عن حق انتفاع ضمن الميزانيات، وهو ما ثبتت مخاطره بعد سنوات من "انتفاخ" الأرقام والميزانيات بأصول شبه وهمية، حيث أن تلك الأصول تخضع لعقود تأجير قابلة للانتهاء وعدم التجديد، فهي أصول عقارية ليست مملوكة ملكية مطلقة قابلة للتصرف فيها بيعاً أو شراءً.

ملف الأصول والاستثمارات العقارية «حقوق الانتفاع»، المسجلة ضمن أصول وممتلكات بعض الكيانات يحتاج إلى معالجة، قبل أن تصل إلى نقطة المخاطر الجماعية التي وقعت فيها شركات حالياً وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه، بعد أن تبخرت هذه الأصول في لمح البصر، وترتب عليها تدهور للأرقام والميزانية، بجانب أسباب أخرى، وهي نتيجة متوقعة ومعروفة مسبقاً للمحترفين، خصوصاً وأن العلاقة التعاقدية علاقة تأجير وحق انتفاع.

وجدير ذكره أن فقدان هذه الأصول والعقود أمر محتوم، ويخضع لنقاط عديدة:

انتهاء العقد وعدم الرغبة في التجديد تلقائياً يؤدي إلى فقدان الأراض والعقارات التي تصنفها الشركات ضمن أصولها كعقارات استثمارية. مخالفة الأنظمة والقوانين المعمول بها، أو أي خلل في شروط وبنود العقد يمكن أن يؤدي للسحب وفقدان حق الانتفاع.

استخدام العقار أو الأرض في غير نشاطها المخصص لها بالمخالفة يؤدي أيضاً إلى فقدان

تشدد البنك المركزي وقت الرخاء يمنح البنوك القوة وقت الشدة

**البنك المركزي
جهة رقابية
بدرجة «ترموتر»
حساس يقيس
النض الاقتصادي
بدقة فائقة**

**رؤية «المركزي»
بعيدة الأمد
وحصافة سياساته
المصرفية تثبت
كفائتها وجدواها
وقت الأزمات**

**الجاهزية لاتخاذ
المزيد من
الإجراءات لدعم
الاستقرار المالي
رسالة ثقة
واطمئنان**



باسل الهارون - محافظ البنك المركزي

من مخزون مع الحفاظ على قوة الكفاءة في ذات الوقت، بما يمكن البنوك من الصمود في أسوأ الظروف لتوفير كاش لفترة دون الحاجة لأحد.

خفض الحد الأدنى للسيولة الرقابية من 18% إلى 15%، حيث أن آخر تعديل عليها كان في 2008 ... وهي تعني الحد الأدنى من الأرصدة السائلة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها كنسبة من إجمالي الودائع، وهي بمثابة احتياطي وكاش محتجز حالياً، وتخفيف نسبته ليكون هناك هامش أوسع لتقديم القروض.

الإفراج عن 1% من المصدرة الرأسمالية التحوطية، التي هي عبارة عن طبقة إضافية من رأس المال الأساسي تكونها البنوك فوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال لاستخدامها وقت الأزمات، وهي تستهدف تخفيف الضغط على الميزانيات ودعم القدرة على التمويل بكفاءة عالية، علماً أنها مصدات يتم بناؤها وقت الرخاء والأرباح العالية.



وخيارات عديدة، وأن القطاع المصرفي يملك المزيد من عوامل ومواطن القوة التي تمكنه من المحافظة على النشاط الاقتصادي في حالة ديمومة إيجابية.

خلاصة:

زيادة الحد الأقصى للتمويل بنسبة 100%، مع العلم أن المركزي لم يلجأ لذلك منذ 15 مارس 2016، أي قبل 10 سنوات، حالياً السقف مفتوح أمام البنوك.

خفض معيار تغطية السيولة من 100% إلى 80%، وخفض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، وهي إجراءات تسمح للبنوك بالتصرف في ما لديها

حزمة التسهيلات المرنة التي أتاحتها البنك المركزي للبنوك تعكس ببساطة الكفاءة المالية المتراكمة على مدار عقود لدى البنوك، والتي تستهدف إطلاق يد البنوك لاستغلال الإمكانيات والقدرات المالية التي لديها لمواصلة دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية.

البنك المركزي يعتبر نموذج للجهة الرقابية الفاعلة التي تضع يدها مبكراً على "نض" الاقتصاد، ويحرص على أن تبقى شرايين التمويل مستمرة ومستدامة من دون أي تباطؤ أو انقطاع.

قبل سنوات كان انحسار وشح السيولة هو أحد عوامل الضغط في الأزمة المالية العالمية، ما زاد من حجم عرض الأصول وتراجع القيمة، وبالتالي رؤية البنك المركزي الحصيفة والبعيدة الأجل جاءت بتخفيف سقف الحدود الرقابية التي يرفعها بأكثر من المطلوب للتحوط بخطوات.

ببساطة وملخص سريع، هذه أهداف البنك المركزي من حزمة التحفيز:

تمكين البنوك من أداء دورها الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي.

توفير السيولة اللازمة لاستمرار الأنشطة دون انقطاع.

الحد من تحول التحديات قصيرة الأجل المرتبطة بنقص السيولة إلى مخاطر طويلة الأجل.

تجنب القطاع المصرفي أي مؤثرات من شأنها التأثير على الملاحة المالية.

توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية.

الأهم في قرار البنك المركزي أنه نابع من موقف قوة ومصدات مالية قائمة، ومخزون تراكمي لدى القطاع المصرفي يستند عليه، حيث أكد في سياق التعميم الصادر للبنوك أن التعديلات جاءت على أدوات السياسة التحوطية الكلية.

القرار يؤكد أيضاً سلامة وقوة القطاع المصرفي والوضع المالي عموماً، وجاهزيته لاتخاذ المزيد من الإجراءات التي تدعم الاستقرار المالي وتخدم الاقتصاد الوطني، ما يعني أن لديه أدوات أخرى

السوق لا يحتمل مزيد من المنح... فلماذا لا يتم توزيع قيمتها نقدا على المساهمين؟

أعرب عدد من المساهمين في إحدى الشركات التي تعتمد سنوياً على توزيعات المنحة فقط، ولم يرى مساهمها النقدي لعقود، عن أملهم في أن يقوم مجلس الإدارة بتوزيع قيمة أسهم المنحة التي سيتم سدادها بالقيمة الإسمية كزيادة في رأس المال، خصوصاً وأن ظروف وأوضاع السوق لا تتحمل «تفريخ» المزيد من الأسهم، وأداء الشركة أساساً متواضع وغير نامي بالمستوى الذي يمكنه من تغطية الأسهم الجديدة، فضلاً عن أن القطاع التشغيلي الذي يمثل عصب النشاط الأساسي لها من الأكثر تأثراً خلال تلك الأحداث.

شركات في بورصة الكويت عائدتها النقدي بين 5.96% و13.09%

الشركة	العائد النقدي	1
ب ك للتأمين	13.09%	1
هيومن سوفت	10.17%	2
أوريدو	9.73%	3
الاستثمارات	8.96%	4
كويتية	8.57%	5
ورية للتأمين	8.52%	6
تسهيلات	7.22%	7
بوبيان ب	6.90%	8
بترولية	6.62%	9
بوزتلند	6.61%	10
أجيال	6.51%	11
فالمرور	6.51%	12
سينما	6.34%	13
إس تي سي	5.97%	14

شكاوى المساهمين

تأخير أسهم زيادة رأسمال عن المساهمين

أحد المساهمين في شركة قامت بزيادة رأس المال مؤخراً يشتكى من عدم تصدير الأسهم في سجلات المساهمين حتى الآن، رغم مرور أكثر من 4 أسابيع على الإغلاق، مع العلم أنه تم التأكيد على تخصيص الأسهم خلال 5 أيام عمل من تاريخ الإغلاق.



سؤال مالي

ماهي النثرية الشهرية التي يمكن أن تحتاجها إدارة محددة بعينها في إحدى الشركات بقيمة شهرية تبلغ 2000 دينار، بإجمالي 24 ألف دينار سنوياً؟ هل هي فعلاً نثرية، أم أين تذهب؟ ... عمليات التفتيش ستكشف هذه الممارسات قريباً.

كلمة:

لا يحق لأي جهة مهما كانت أن تشترط على المستثمر الاحتفاظ بالسهم لفترة زمنية محددة أو عدم البيع، إلا إذا كانت الأسهم هبة مجانية، لكن في حال أن يكون الأسهم تم الحصول عليها بأموال المساهم الخاصة فله كامل الحق في التصرف بالبيع والشراء واتخاذ القرار المناسب.

تساؤل مستحق؟

«مركز سلطان» و «ترولي»

سلطان» وحجم أسواقها وانتشارها، إلى أن تصل إلى هذا الوضع من خسائر وخفض رأسمال وصولاً للشطب من الإدراج، وقبل الشطب بسنوات طويلة لم يتم توزيع أرباح للمساهمين؟ هؤلاء المساهمون أعربوا عن أملهم يوماً ما أن يتم «الاستحواذ» على شركة مركز سلطان من جانب «ترولي» بطريق الضم وإصدار أسهم بقيمة الصفقة.

عدد كبير من صغار المساهمين في شركة «مركز سلطان» التي تم شطبها قبل أشهر من البورصة يتساءلون، كيف لشركة مثل «ترولي» أن تحقق هذا النجاح بإقبال على الاكتتاب بقيمة 777 مليون دينار، وحجم إيرادات وأرباح ممتاز، والأكثر تقييم سعري بقيمة 618 فلساً، وإدراج بقيمة 775 فلساً، وكسر السهم خلال فترات التداول حاجز 800 فلساً، مقابل تعثر شركة بتاريخ «مركز

صندوق الأسرار:

1 رئيس مجلس إدارة شركة يندب حظه العاثر من النتائج السلبية التي تحققها الشركة بسبب ممارسات لا يد له فيها، خصوصاً وأنه يواجه سيل من الضغوط والتساؤلات من القريب والبعيد بشأن مصير ومستقبل الشركة، بعد أن زاد الحديث حول إمكانية خفض رأس المال كخطوة تالية، والتي ستكون بمثابة القشة التي ستقضم ظهر البعير، في ظل معاناة المساهمين منذ فترة طويلة من أداء السهم المتعثر سوقياً.

2 مستثمر استراتيجي تم رفض حضوره في أحد القطاعات الاقتصادية أكثر من مرة من مختلف النوافذ، لكنه لا يزال يصارع ويحاول ويكابح... "معقولة" ما وصلت الرسالة!

3 رئيس مجلس إدارة أحد البنوك، كانت رغبته بعد الجمعية العمومية الخروج للراحة والاكتماء بما قدمه بعد مسيرة طويلة، لكن كبار الملاك أعربوا عن ارتياحهم من وجوده على رأس مجلس الإدارة لخبرة الطويلة ونزاهته وبصمته الحصيفة. في المقابل هناك رئيس آخر يستमित على البقاء في المنصب، وتحركات يمين ويسار من تكتلات ومجاميع «ثقيلة» لدعم بقاءه، وحملات

7 وافقت الجمعية العمومية غير العادية للشركة الأولى لموارد الطاقة على تمديد أجل التصفية لمدة عام إضافي بموافقة 72.21% من إجمالي أسهم الشركة، ما هي العوائد التي ستعكس على الشركة المدرجة التي تملك الشركة؟

8 عضو مجلس إدارة، كل عام يرشح نفسه ويخرج من دون نصيب في العضوية رغم ملكية مجموعته الضخمة في الكيان، لكن التكتل المهيمن والمسيطر على حساب الغير توجههم واضح بأنهم لا يرغبون في دخول أحد بينهم، رغم أن هناك مناصب وعضويات في ذات الكيان لا يملكون نفس ملكية المرشح!!

9 المتعاملون في إحدى الشركات المحسوبة على قيادي ذو صلة لم تتأخر أسهمهم عن الترصيد في حسابات محافظهم، هل هي صدفة؟

10 مجموعة استثمارية طلبت التمثيل في مجلس إدارة إحدى الشركات التي دخلت فيها مؤخراً. المجموعة طلبهم مستحق، ودخولهم سيكون إضافة ويؤكد التوجه طويل الأجل للاستثمار. الطرف الآخر يتعامل بانغلاق وعدم ارتياح من دخول أطراف من الخارج في مجلس الإدارة.

تلميع وتمير رسائل مغلقة لإظهاره بمظهر الرئيس الذهبي المنقذ الأوحده، لكن شتان بين من تطلبه المناصب والملاك، ومن يستमित على طلب المنصب!!

4 رئيس تنفيذي ورط شركة ورئيس مجلس إدارتها في "مستنقع آسن"، وستبقى علامة سيئة وسلبية تلاحق الشركة ومجلس الإدارة، ولن يستطيع أحد محوها، ويوماً ما ستكشف «الحكاية»... "يمهل ولا يهمل".

5 الدعايات الراهنة قد تؤجل قرار استراتيجي مهم بين كيانين، بسبب التغيرات المالية والظروف المحيطة بمؤشرات السوق عموماً. سيكون هناك تأجيل فقط حتى تستقر الأوضاع، لكن لن تُلغي الفكرة أو المشروع، وفقاً لمصادر معنية.

6 أحد صغار المساهمين واجه مسؤول رفيع في إحدى الشركات، وتطور النقاش حتى قام المساهم بالدعاء عليه، خصوصاً وأن الشركة منذ 16 عاماً بين خسائر وربح طفيف، والسهم يرزح تحت 100 فلس، والأهم أنه لا توجد أي توزيعات... أي صبر هذا من المساهم القابض على جمرة!



الوظائف لن تختفي... لكن ستتغير قيمتها

إنها استحقاقات عصر الذكاء الاصطناعي كلما انخفضت تكلفة التفكير... ارتفعت قيمة التنفيذ

بقلم - خالد محمد المطوع



تشير المؤشرات إلى أننا نمر بمرحلة انتقالية جوهريّة من "العصر الصناعي" إلى "عصر الذكاء الاصطناعي". وفي مثل هذه التحولات الكبرى، لا تختفي الوظائف بقدر ما تتغير قيمتها ومعايير التفوق فيها.

كلما انخفضت تكلفة التفكير... ارتفعت قيمة التنفيذ. هذه قاعدة اقتصادية جديدة تتشكل في عصر الذكاء الاصطناعي. فمع قدرة الأنظمة الذكية على التحليل والكتابة وإنتاج المعرفة خلال ثوان، أصبحت المعرفة أكثر وفرة، بينما يبقى التنفيذ في الواقع هو العنصر النادر، والنادر ترتفع قيمته دائماً.

اليوم يستطيع الذكاء الاصطناعي إعداد تقرير، وتحليل سوق، وكتابة خطة تشغيل خلال دقائق. هذه مهام كانت تستغرق ساعات وأياماً. لكن القيمة الحقيقية لا تبدأ عند إنتاج الفكرة، بل عند تنفيذها. وهنا يتغير ميزان المهارات في سوق العمل.

التنفيذية. الفني، المشغل، مهندس الموقع، ومشرف التشغيل، جميعهم يصبحون أكثر أهمية لأن دورهم لا يمكن أتمتته بالكامل. هنا تتحول المعرفة إلى أداة، ويصبح التنفيذ هو مصدر القيمة.

خذ مثلاً من الواقع. عند حدوث عطل كهربائي خلال الصيف، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الأحمال وتوقع موقع الخلل خلال لحظات، لكنه لا يستطيع إصلاح المحول أو إعادة الخدمة. الفني الذي يصل إلى الموقع ويشخص المشكلة وينفذ الحل، يخلق القيمة الفعلية. هنا تتجسد القاعدة بوضوح: التفكير أصبح أسرع... لكن التنفيذ ما زال بشرياً.

الأمر ذاته في القطاع الطبي. يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الأشعة وتشخيص المرض واقتراح العلاج بدقة عالية، لكنه لا يستطيع الشعور بألم المريض، ولا طمأنته، ولا اتخاذ القرار الإنساني في لحظة حساسة. التكنولوجيا قد تدعم القرار، لكن الإنسان هو من يتحمل مسؤوليته.

نحن لا نشهد اختفاء الوظائف، بل إعادة تسعير للمهارات. الأعمال المعرفية الروتينية ستصبح أقل قيمة، بينما ترتفع قيمة من يجمع بين الفهم والقدرة على التطبيق. المهارات التي تعتمد على الحكم البشري والتعامل مع الواقع ستبقى الأكثر طلباً.

الذكاء الاصطناعي لن يسرق وظيفتك، بل سيسرقها الإنسان الذي يجيد استخدامه. لن تكون الشهادة وحدها كافية، ولن يكفي التفوق النظري، بل ستكون القيمة لمن يملك مهارة وقدرة على التنفيذ. لا تنافس الآلة في ما تجيده، بل نافسها في ما تفتقر إليه: الحكم البشري، والتجربة، والقدرة على التطبيق. في النهاية، إما أن تستخدم الذكاء الاصطناعي كأداة... أو تصبح جزءاً من البيانات التي يت

سوق العمل. فسنوات طويلة من التركيز على الشهادات الأكاديمية رفعت المعروض من الوظائف المكتبية، مقابل نقص متزايد في المهن الفنية والتنفيذية. ومع دخول الذكاء الاصطناعي، يتسارع هذا الاتجاه أكثر، لأن التقنية تزيد وفرة التفكير والتحليل، لكنها لا تزيد عدد من يستطيع التنفيذ فعلياً.

النتيجة أن بعض الأعمال المعرفية تصبح أسهل وأسرع وأقل تكلفة، بينما ترتفع قيمة المهارات

المنافسة لم تعد بين الإنسان والآلة، بل بين إنسان يستخدم الذكاء الاصطناعي وآخر لا يستخدمه. المهندس الذي يوظفه سيصمم أسرع، والمحلل الذي يعتمد عليه سيقراً البيانات بدقة أعلى، والفني الذي يستخدمه في التشخيص سيصل إلى الحل خلال وقت أقل. الذكاء الاصطناعي لا يلغي الدور البشري، بل يضاعف أثر من يجيد استخدامه. ويظهر هذا التحول أيضاً في اختلال التوازن داخل



حرب الشرق الأوسط: شرارة تضخم عالمي وتهديد للتعافي الاقتصادي

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى

Elshebsiry@outlook.com



لم يعد الصراع الدائر في الشرق الأوسط مجرد حدث جيوسياسي محلي، بل تحول إلى عامل اقتصادي عالمي ذي تداعيات عميقة، قادر على إعادة تشكيل مسار التضخم والنمو خلال السنوات القليلة المقبلة. فبينما كان الاقتصاد العالمي يدخل العام الحالي بإشارات تعافٍ تدريجي، جاءت التوترات المتصاعدة لتعيد إحياء المخاوف القديمة المرتبطة بارتفاع الأسعار واضطراب الأسواق، مهددة بتباطؤ النمو الذي طال انتظاره.

المستهلكين في كل مكان.

تباين التأثير الاقتصادي وخريطة الألم

لا يتوزع هذا "الألم الاقتصادي" بالتساوي. أوروبا وآسيا، المعتمدتان بشدة على استيراد الطاقة، تقفان في خط المواجهة الأول أمام موجة الغلاء. أما الاقتصادات الناشئة، فتعيش كابوساً مركباً؛ حيث تضربها أسعار الاستيراد المرتفعة من جهة، وضعف عملاتها المحلية وزيادة تكاليف التمويل من جهة أخرى، مما يجعل السيطرة على التضخم مهمة شبه مستحيلة.

البنوك المركزية في مأزق السياسات

أمام هذا المشهد المعقد، تجد البنوك المركزية نفسها في زاوية ضيقة. فبعد أن كانت تستعد لخفض أسعار الفائدة لإنعاش النمو، أجبرتها لغة المدافع على إعادة الحسابات. الخيار الآن أحلاهما مر: إما رفع الفائدة لكبح التضخم والمخاطرة بقتل النمو الاقتصادي، أو ترك الأسعار تشتعل. إنها "المعادلة المستحيلة" التي تؤرق صناع القرار في جميع أنحاء العالم.

الاقتصاد العالمي على مفترق طرق

في نهاية المطاف، يقف الاقتصاد العالمي اليوم عند مفترق طرق حاسم. المؤشرات لا تقول إن التعافي قد مات، بل إنه يترنح. فبينما تستمر الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي في ضخ بعض الأمل، وتستمر بعض السياسات النقدية في دعم النشاط الاقتصادي، يبقى مصير الأسواق معلقاً بقرارات الساسة والعسكريين.

لم تعد الحرب في الشرق الأوسط مجرد نشرة أخبار مسائية؛ بل هي ضريبة خفية تُقتطع من مائدة كل أسرة، وعامل حاسم سيرسم ملامح الاقتصاد العالمي لسنوات قادمة. وبينما تحبس الأسواق أنفاسها، يبقى السؤال الأهم: هل ينجح العالم في تفادي السقوط في فخ الركود التضخمي مرة أخرى؟



العالمي المفرطة تجاه استقرار إمدادات الطاقة من المنطقة.

شرايين التجارة العالمية تحت الضغط

لماذا ترتفع التوقعات التضخمية بهذه السرعة؟ الإجابة تكمن في الأهمية الجيوسياسية للمنطقة. الشرق الأوسط ليس مجرد مصدر للنفط، بل هو شريان حيوي للطاقة والتجارة العالمية. المنطقة تضخ حوالي 10% من إمدادات الديزل المحمولة بحراً، و20% من شحنات وقود الطائرات العالمية. ومع تصاعد التوترات في الممرات المائية الحيوية مثل البحر الأحمر ومضيق هرمز، لم يكن مفاجئاً أن يشهد خام برنت ارتفاعاً ملحوظاً بعد الضربات العسكرية في فبراير 2026. هذا الارتفاع لم يبق حبيس أسواق النفط، بل تسال فوراً إلى تكاليف الشحن والإنتاج، ليجد طريقه في النهاية إلى جيوب

شبح التضخم يعود ليطارد الاقتصاد العالمي

تشير التقديرات الأخيرة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الذي كان يُعول عليه لتجاوز أزمات السنوات الماضية، مهدد بالتباطؤ من 3.2% في عام 2025 إلى 2.9% في عام 2026. الخطر الأكبر يكمن في الأسعار؛ ففي دول مجموعة العشرين (G20)، يُتوقع أن يقفز متوسط التضخم إلى نحو 3.4% خلال عام 2025، متجاوزاً التوقعات المتفائلة التي سبقت التصعيد العسكري. وحتى الولايات المتحدة، بألتها الاقتصادية الضخمة، ليست محصنة؛ إذ قد يصل التضخم فيها إلى 4.2%، مدفوعاً بارتفاع أسعار الوقود واختناق سلاسل التوريد. هذه الأرقام تعكس تدهوراً ملحوظاً في التوقعات، وتذكرنا بأزمات تاريخية سابقة.

التاريخ يعيد نفسه: دروس من صدمات النفط

بالنسبة للمراقبين الاقتصاديين، هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل هي صدى لأزمات حفرت في الذاكرة الاقتصادية العالمية. ففي عام 1973، أدى الحظر النفطي العربي إلى قفزة جنونية في أسعار النفط تضاعفت معها الأسعار أربع مرات، مما تسبب في "ركود تضخمي" (Stagflation) خنق العالم، حيث اجتمع النمو الاقتصادي الضعيف مع التضخم المرتفع، وشهدت الأسواق العالمية انهياراً تجاوز 40%.

ولم يكف العالم يتعافى حتى جاء عام 1979، لتعصف الثورة الإيرانية بالأسواق مجدداً، وتتضاعف أسعار النفط بين عامي 1979 و1980، مما رسخ أزمة التضخم. وحتى في عام 1990، أثبتت غزو الكويت أن أي شرارة في الشرق الأوسط قادرة على إحداث قفزة حادة في الأسعار وضرب ثقة المستهلكين في مقتل. اليوم، يبدو أن التاريخ يكتب فصلاً جديداً من هذه السلسلة، ليؤكد حساسية الاقتصاد

أمطار الكويت - مارس 2026



لم يكون اليوم 25 مارس 2026 يوماً عادياً في دولة الكويت، خصوصاً في بعض مناطقها. فمن شاهد أحداث ذلك اليوم، فكأنه كان يشاهد فيلم سينمائي عن الأمطار التاريخية على دولة الكويت، مثل الرجبية، الهدامة الأولى، الهدامة الثانية، أمطار عام 1997 م أو عام 2018 م. وتقوم شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال EXCPR CO في هذا التقرير برصد أثر مثل تلك الحوادث الطبيعية على قطاعات الأعمال المختلفة، وذلك للاستفادة منها في خطوات ومشاريع استراتيجية قادمة، تساعد على تقليل المخاطر، وتلافي حدوثها - بحول الله تعالى .

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال

المدني، وزارة الصحة، وزارة الأشغال العامة، الإدارة العامة للإطفاء، وغيرها. وكان من الأجر الاستعداد المسبق وقراءة المشهد بشكل استباقي، واتخاذ كافة القرارات الجريئة بهدف مجازاة ذلك. كما أن للشعور بالمسؤولية الوطنية، من عدم الخروج من المنزل إلا للضرورة، وتأجيل المهمات، وإعادة ترتيب الأولويات، أثرها في تدارك سير الأمور. وهذه نقطة مهمة، إذ أن عدم الخروج من المنزل من جراء حدوث مثل تلك الظواهر الطبيعية بمحرك وطني داخلي، يسهم في تقليل إشغال مؤسسات الدولة، سرعة وصول الأجهزة المعنية في الدولة، استدراك العمل في الصفوف الأمامية في حماية الدولة، والتركيز على المهم منها.

وختاماً قالت شركة اكسبر للاستشارات، بأن كل ما حدث وسيحدث مقدر بمشيئة الله سبحانه وتعالى، وأن ما نقوم به في هذه الأوقات ما هو إلا بذل للأسباب والأخذ بالخطوات، نحو الوصول لحالة قياسية نطمح لبلوغها بدولة الكويت. كما تسعى الشركة من خلال رصد هذا الموضوع، لتكون بداية لمعالجة الأخطاء وأن تكون خارطة للطريق في مواجهة مثل تلك التحديات. إذ أن تفاقم مثل تلك التحديات وتكرارها ستؤدي إلى حالة من انخفاض الثقة، التأثير السلبي على السمعة.



Nayef A. Bastaki

EXCPR™ Founder & MD

Consultancy and Business Management Co

Kuwait rain, March 2026 © 419.3.2026

+965 600-EXCPR (600-39277)

info@excpr.com

كانت هناك خطط بديلة في التعامل مع حالات مشابهة، فإن الأمر سيكون أفضل، خصوصاً وأن مثل تلك الحوادث ممكن أن تكلف شركات التأمين الكثير.

دخول مياه الأمطار إلى البيوت

كان جزء من المشكلة التي واجهت بعض البيوت، بسبب التصميم القديم الخاطئ في ربط مسار مياه الصرف الصحي بالصرف المطري، والذي يستوجب التوعية ومتابعة تنفيذ مثل تلك الخطوات والإجراءات في البيوت أثناء الإنشاء. كما لوحظ عدم مراعاة تنظيف بعض الأسطح المحيطة بالمنزل، ما أدى إلى دخول مياه الأمطار لبعض المنازل، ما أتلف الأثاث والسجاد. وكانت نتيجة ذلك، أن فاقمت الخسائر المادية جيوب الأفراد، واستنزفت المزيد من المصادر المالية. وقد كان لمثل تلك الأحداث أثرها على قطاعات الأعمال الأخرى مثل التأمين على المنازل، شركات سحب وتصريف المياه، شركات التنظيف والتعقيم، محلات بيع الأثاث والمفروشات، وغيرها.

انقطاع التيار الكهربائي

كما أدى زيادة مستوى منسوب مياه الأمطار إلى انقطاع التيار الكهربائي عن بعض البيوت، ما أشغل العاملين في وزارة الكهرباء والماء، لإعادتها، بالإضافة إلى تعليق أعمال المصاعد، ما أدى إلى تعامل الإدارة العامة للإطفاء معها. ويمكن التعامل مع مثل تلك الحالات مستقبلاً، بتوجيه المنشآت الجديدة، نحو مطابقة شروط الأمن والسلامة.

إشغال مؤسسات الدولة النخري

ولذلك كله، وأثناء أزمة جيوسياسية كانت تعيشها دولة الكويت من جراء القصف الإيراني الغاشم على أراضي وسيادة الدولة، ساهمت مثل تلك الأحداث الطبيعية، والتي صاحبها ضعف في بعض التخطيط، والتدابير، إلى إنهك العديد من مؤسسات الدولة، مثل وزارة الداخلية، الدفاع

ارتفاع منسوب المياه في الشوارع

كان لارتفاع منسوب مياه الأمطار في الشوارع والطرق الرئيسية أثره في عرقلة حركة السير، ما أدى إلى زيادة الاختناقات المرورية وتحويل البعض منها، ما أدى إلى زيادة أوقات التواجد في السيارات خارج المنازل. كما كان لارتفاع منسوب المياه في الشوارع والمناطق، أثره في تلف بعض السيارات أمام المنازل أو بالقرب منها، والتي ستشغل كارجات تصليح السيارات، بالإضافة إلى شركات التأمين. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المحلات التجارية قد أصابها ما أصابها بسبب دخول مياه الأمطار عليها، والتي ستؤدي إلى التأخر بالعودة إلى مرحلة الإنتاج، بالإضافة إلى تسجيل حالات التأمين عليها. ولعل دور وزارة الأشغال العامة مشكورة كان واضحاً في إدارة هذه الأزمة، والتي يتطلب منها المزيد من الخطط لمواجهة مثل تلك الحالات مستقبلاً، خصوصاً وأن فترة حدوث مثل تلك الحالات المطرية ذات الكثافة العالية قد ازدادت، وأصبحت بمعدل 7-9 سنوات في مواقع مختلفة، الأمر الذي يستوجب مراعاة مثل تلك المتغيرات الطبيعية. ومن الخطوات المهمة في هذا الجانب كذلك التأكيد على أهمية الصيانة الدورية لمجاري صرف الأمطار، تنظيف الشوارع والطرق، الرصد الدقيق للحالات المطرية القادمة، توعية المواطنين وتفعيل المنصات الإعلامية التكنولوجية، التأكيد على مبدأ المواطنة والمصلحة المشتركة قبل الخاصة، بالإضافة إلى الجراة في اتخاذ القرارات المؤسسية من توجيه أعمال الوزارات للعمل عن بُعد، وكذلك في المدارس للطلبة.

ازدحام وحوادث بالشوارع

كما أدى ارتفاع منسوب مياه الأمطار في الشوارع، إلى إغلاق الطرق والشوارع الرئيسية، والتي أدت إلى تعلق البعض في الشوارع لساعات طويلة، بالإضافة إلى تغيير مسار السير، والذي سبب ازدحامات أدت إلى بعض الحوادث المرورية. ساهمت مثل تلك التغيرات في إشغال المنتسبين لوزارة الداخلية في تنظيم عمليات المرور. ولو



استبيان «الاقتصادية»

مارس 2026

السؤال

هل تؤيد سداد
الغرامات والجزاءات
التي توقع على أعضاء
مجلس الإدارة من
الأموال الخاصة للعضو
وليس من أموال
الشركة؟

نعم لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



من الخوادم التقليدية إلى السيادة الرقمية ما هي متطلبات مراكز البيانات لتكون الكويت جاهزة لعصر الذكاء الاصطناعي؟

الأساس المادي لثورة المستقبل: لماذا تعتبر مواصفات مراكز البيانات هي حجر الزاوية في استراتيجية الكويت الوطنية؟



بقلم - م. محمد عباس

مسؤول إقليمي سابق لنظم المعلومات بالبنك الدولي والأمم المتحدة
ومستشار الذكاء الاصطناعي

moh148@gmail.com

بنية تحتية سيادية لمستقبل سيادي في مقالات سابقة، تناولنا الفجوة بين طموحات الكويت في مجال الذكاء الاصطناعي وترتيبها العالمي، مشيرين إلى أن الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية هي المحرك الذي سيغير المعادلة. لكن اليوم، يجب أن نغوص أعمق: ما هي مواصفات هذه البنية التحتية؟ إن بناء مركز بيانات لم يعد يقتصر على توفير مساحة وتبريد وخوادم. فعصر الذكاء الاصطناعي يفرض متطلبات حسابية وطاقوية وأمنية مختلفة جذرياً. إن قدرة الكويت على المنافسة اقتصادياً وحماية أمنها القومي وتأمين سيادتها الرقمية لم تعد تعتمد على امتلاك مراكز بيانات فحسب، بل على امتلاك النوع «الصحيح» منها، خاصة للجهات السيادية كوزارة الخارجية والجيش، والتي لا يمكنها ببساطة الاعتماد على السحابة العامة.

يختلف كلياً عن ذلك المطلوب لتشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة.

المواصفات الفنية الدنيا لمركز بيانات جاهز للذكاء الاصطناعي لتكون البنية التحتية قادرة على التعامل مع متطلبات الذكاء الاصطناعي، يجب أن تتجاوز التصاميم التقليدية وتتبنى مواصفات محددة، هي أشبه بالحد الأدنى وليست سقف الطموح:

1. قوة حوسبة متوازية

(وحدات معالجة الرسومات - GPUs):

الذكاء الاصطناعي، وخاصة نماذج التعلم العميق، يعتمد على عمليات حسابية متوازية لا تستطيع المعالجات المركزية التقليدية (CPUs) القيام بها بكفاءة. لذا، فإن العمود الفقري لأي مركز بيانات جاهز للذكاء الاصطناعي هو آلاف من وحدات معالجة الرسومات (GPUs) عالية الأداء مثل NVIDIA H100/H200 أو ما يعادلها، والتي تعمل مع كمبرك حوسبي هائل.

2. شبكات عالية السرعة

(High-Speed Fabric):

لتحقيق أقصى استفادة من آلاف الـ GPUs، يجب أن تتواصل مع بعضها البعض بسرعة فائقة لنقل كميات هائلة من البيانات. هذا يتطلب شبكات متخصصة ذات زمن وصول منخفض جداً وعرض نطاق ترددي هائل، مثل تقنيات InfiniBand أو Ethernet بسرعات تصل إلى 400Gbps أو 800Gbps.

في عالم يتسارع فيه التحول الرقمي، لم يعد الذكاء الاصطناعي (AI) ترفاً تكنولوجياً، بل أصبح ساحة تنافس استراتيجية بين الدول. وكما أن النفط كان محرك القرن العشرين، فإن البيانات هي نفط القرن الحادي والعشرين، ومراكز البيانات هي المصافي والمحركات التي تحول هذه البيانات إلى قيمة اقتصادية وأمنية. ومع وجود أكثر من 8,000 مركز بيانات ضخمة (Hyperscale) حول العالم، تتسابق الدول لتوطين هذه القدرات الحاسوبية لضمان سيادتها الرقمية وتحفيز اقتصادها.

إن القيمة المضافة لامتلاك دولة ما لمراكز بيانات حديثة تتجاوز مجرد توفير خدمات سحابية؛ إنها تمثل:

السيادة الرقمية (Digital Sovereignty): القدرة على تخزين ومعالجة البيانات الوطنية الحساسة داخل الحدود الجغرافية للدولة وتحت قوانينها، مما يمنع أي جهة خارجية من الوصول إليها أو التحكم بها.

النمو الاقتصادي: جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير وظائف عالية المهارة، وتمكين الشركات المحلية من الابتكار والمنافسة عالمياً.

الأمن القومي: توفير بنية تحتية آمنة وموثوقة للقطاعات الحيوية كال دفاع والداخلية والخارجية لتحليل المعلومات الاستخباراتية وتأمين الاتصالات واتخاذ قرارات استراتيجية.

لكن، ليست كل مراكز البيانات متساوية. فمركز البيانات المصمم لاستضافة المواقع الإلكترونية

3. أنظمة تبريد متطورة

(Advanced Cooling):

هذه المكونات عالية الأداء تولد كميات هائلة من الحرارة في مساحة صغيرة. أنظمة التبريد الهوائي التقليدية لم تعد كافية. الاتجاه العالمي الآن هو نحو التبريد السائل (Liquid Cooling)، إما عبر التبريد المباشر للشريحة (Direct-to-Chip) أو تقنية الغمر الكامل (Immersion Cooling) التي تغمر الخوادم بالكامل في سائل غير موصل للكهرباء، مما يرفع الكفاءة ويقلل استهلاك الطاقة بشكل كبير.

4. كثافة طاقة عالية واستدامة:

يحتاج «كابينت» الخوادم (Rack) الواحد المجهز للذكاء الاصطناعي إلى طاقة تتراوح بين 40 إلى 100 كيلوواط، مقارنة بـ 10-5 كيلوواط في المراكز التقليدية. هذا يفرض تحدياً هائلاً على تصميم الشبكة الكهربائية للمركز ويتطلب الاستثمار في مصادر طاقة مستدامة وموثوقة لتلبية الطلب الهائل وتقليل البصمة الكربونية.

5. تخزين فائق السرعة

(High-Speed Storage):

لضمان عدم تباطؤ وحدات معالجة الرسومات المتعطشة للبيانات، يجب استخدام أنظمة تخزين فائقة السرعة من نوع NVMe (Non-Volatile Mem-ory Express) قادرة على تزويدها بالبيانات دون أي اختناقات.

من الخوادم التقليدية إلى السيادة الرقمية: خارطة طريق الكويت لعصر الذكاء الاصطناعي

خارطة الطريق المقترحة

AI Eqtesadiya

القيمة الاستراتيجية للسيادة الرقمية



السيادة الرقمية الخاملة
تخزين ومعالجة البيانات الوطنية الحساسة داخل الحدود الجغرافية للدولة وتحت فوائدها، مما يمنع وصول أي جهة خارجية إليها.

تعزيز الأمن القومي
توفير بنية تحتية آمنة ومنعزلة (AI-Gapped) القطاعات الحيوية مثل الدفاع والخارجية لاتخاذ قرارات استراتيجية محمية.

المحرك الاقتصادي الجديد
جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير وظائف عالية المواءمة، وتمكين الشركات المحلية من الابتكار عالمياً.

المواصفات الفنية لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي (قاعدة الهرم)



قوة الحوسبة المتوازية (GPUs)
الاعتماد على آلاف وحدات معالجة الرسومات المتقدمة (مثل NVIDIA H100) بدلاً من المعالجات التقليدية.

أنظمة التبريد السائل (Liquid Cooling)
الانتقال من التبريد الهوائي إلى تبريد العنبر أو التبريد المباشر للسرعة لمواجهة الحرارة الهائلة.

كثافة طاقة عالية جداً
حاجة الكاربت الواحد إلى 100-400 كيلوواط، مقارنة بـ 5-10 كيلوواط في المراكز التقليدية.

شبكات فائقة السرعة
استخدام تقنيات InfiniBand بسرعات تصل إلى 800Gbps لضمان نقل البيانات دون تأخير.

20 - 50 مليون دولار

100 مليون - أكثر من مليار دولار

سحابة سيادية وطنية ضخمة
آلاف وحدات GPU، محطات طاقة مخصصة، برمجيات سيادية.

مركز بيانات خاص (متوسط)
العتاد، وحدات GPU، أنظمة تبريد أساسية.

تخصصات دقيقة في «هندسة مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي» و «أمن السحابات السيادية» لضمان وجود رأس مال بشري قادر على إدارة هذه الأصول الاستراتيجية.

خاتمة: من مستهلك للتقنية إلى صانع للمستقبل

إن دولة الكويت تقف اليوم على مفترق طرق حاسم. الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية من قبل الهيئة العامة للاستثمار وعمالقة التكنولوجيا العالميين تضع الأساس. لكن الانتقال من مجرد «موقع جغرافي» لمراكز بيانات عالمية إلى «مالك ومُشغل» لقدرات حوسبية سيادية هو القفزة النوعية المطلوبة. إن بناء مراكز بيانات جاهزة للذكاء الاصطناعي بالمواصفات الصحيحة، وخاصة تلك المخصصة للقطاعات السيادية، ليس خياراً تقنياً بل هو قرار استراتيجي سيحدد مكانة الكويت في النظام العالمي الجديد. إنه استثمار في أمنها القومي، سيادتها الرقمية، واقتصادها المستقبلي. المستقبل لا يُنتظر، بل يُبنى اليوم بخوادم قوية، ورؤية واضحة، وإرادة وطنية حاسمة.

إن بناء مركز بيانات جاهز للذكاء الاصطناعي ليس استثماراً رخيصاً، لكن يجب النظر إليه كتكلفة ضرورية لتأمين مستقبل الدولة. يمكن تقسيم التكاليف بشكل تقريبي:

مركز بيانات خاص متوسط الحجم (لجهة حكومية أو شركة كبرى): يمكن أن تتراوح التكلفة بين 20 إلى 50 مليون دولار أمريكي، تشمل بناء المنشأة، وشراء عدد محدود من وحدات معالجة الرسومات (GPUs) المتقدمة، وأنظمة التبريد والشبكات.

سحابة سيادية وطنية (National Sovereign Cloud): هذا مشروع استراتيجي ضخم. التكلفة هنا تبدأ من مئات الملايين وقد تتجاوز المليار دولار أمريكي. الجزء الأكبر من هذه التكلفة (أكثر من 60%) يذهب لشراء القوة الحوسبية (آلاف الـ GPUs)، بالإضافة إلى تكاليف بناء منشآت مؤمنة، ومحطات طاقة مخصصة، وأنظمة تبريد سائل متطورة، وتطوير البرمجيات اللازمة. هذا الرقم يتماشى مع حجم الاستثمارات المليارية التي تم الإعلان عنها سابقاً في البنية التحتية الرقمية للكويت.

خارطة طريق مقترحة: نحو سيادة رقمية حقيقية لتحويل الاستثمارات الحالية إلى قدرة استراتيجية فعلية، نقترح خارطة الطريق التالية:

المرحلة الأولى - وضع المعايير السيادية (12 شهراً): تشكيل فريق عمل وطني يضم خبراء من ديوان ولي العهد، جهاز أمن الدولة، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الدفاع، والقطاع الأكاديمي.

مهمة الفريق هي وضع «المعيار الوطني لمراكز البيانات السيادية» الذي يحدد المواصفات الفنية والأمنية والإجرائية لبناء وتشغيل هذه المرافق.

المرحلة الثانية - المشروع التجريبي السيادي (24 شهراً):

إطلاق مشروع بناء «نواة سحابة سيادية» صغيرة لكنها متكاملة ومؤمنة، تخدم جهة سيادية واحدة (مثل مركز تحليل المعلومات في وزارة الدفاع أو الخارجية).

يكون الهدف هو بناء الخبرات العملية وتدريب الكوادر الوطنية على تشغيل هذه التقنيات المعقدة.

المرحلة الثالثة - التوسع الوطني (36 شهراً فما بعد):

بناءً على نجاح المشروع التجريبي، يتم إطلاق المشروع الوطني لبناء «السحابة السيادية الكويتية» القادرة على خدمة كافة الجهات الحساسة في الدولة. إطلاق برنامج وطني بالشراكة مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لإنشاء

متطلبات خاصة للقطاعات المختلفة في الكويت

بينما يمكن للقطاع الخاص الاستفادة من السحابات العامة التي بدأت تتوطن في الكويت، فإن القطاعات الحكومية والسيادية لها متطلبات مختلفة لا يمكن المساومة عليها.

القطاع الحكومي العام (الوزارات الخدمية): تحتاج وزارات مثل الصحة، التربية، والكهرباء إلى مراكز بيانات حديثة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات المرضى للتنبؤ بالأمراض، وتحسين جداول المستشفيات، وتخصيص الموارد التعليمية، وتحسين كفاءة شبكات الطاقة. هنا، يمكن أن يكون النموذج الهجين (Hybrid Cloud) الذي يجمع بين السحابة الخاصة والسحابة العامة حلاً مثالياً.

الكيانات السيادية (الخارجية، الدفاع، الداخلية): هنا، لا مجال للتهاون في مسألة السيادة والأمن. هذه الجهات تحتاج إلى «سحابات سيادية خاصة» (Private Sovereign Clouds) تكون:

منعزلة تماماً (Air-Gapped): مفصولة مادياً ومنطقياً عن أي شبكات عامة لضمان عدم وجود أي منفذ للاختراق الخارجي.

خاضعة للسيادة الكاملة: يتم تشغيلها وإدارتها بالكامل من قبل كوادر وطنية موثوقة داخل منشآت مؤمنة على أرض الكويت.

مُصممة لمهام استراتيجية:

وزارة الخارجية (MOFA): يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الأحداث العالمية بشكل فوري، ورصد توجهات الرأي العام الدولي تجاه الكويت، وتلخيص التقارير الدبلوماسية المعقدة، وتوفير ترجمة فورية آمنة للمحادثات الحساسة.

القطاع العسكري (الدفاع والداخلية): تحليل صور الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار بشكل آلي وفوري، التنبؤ بالأعطال في المعدات العسكرية (Predictive Maintenance)، إدارة وتحليل البيانات الاستخباراتية الضخمة (ISR)، تأمين شبكات القيادة والسيطرة ضد الهجمات السيبرانية، وتحسين خطط العمليات اللوجستية.

إن الاعتماد على السحابات العامة، حتى لو كانت «مستضافة» في الكويت، يضع بيانات الأمن القومي تحت إدارة شركة أجنبية تخضع لقوانين دولتها الأم (مثل Cloud Act في الولايات المتحدة)، وهو ما يمثل مخاطرة استراتيجية لا يمكن القبول بها.

التكلفة المتوقعة: استثمار في المستقبل

المراجع والمصادر الرئيسية:

تقارير شركة Gartner و Forrester حول اتجاهات مراكز البيانات لعام 2025-2026.
الأوراق البيضاء التقنية لشركات NVIDIA و AMD حول متطلبات الحوسبة للذكاء الاصطناعي.
مقالات تحليلية من «الاقتصادية» حول جاهزية الكويت للذكاء الاصطناعي (العدد 562) والتحول الرقمي في القطاع الصحي (العدد 597).
تقارير حول قانون السحابة (Cloud Act) وتأثيره على السيادة الرقمية للدول.
بيانات وإعلانات الشركات العالمية (Google، Microsoft، Oracle) حول استثماراتها في مراكز البيانات الإقليمية.

حول الكاتب:

م. محمد عباس: مستشار دولي في الذكاء الاصطناعي، يمتلك خبرة واسعة كمسؤول إقليمي سابق لنظم المعلومات في البنك الدولي والأمم المتحدة. يركز في كتاباته على تحليل الفجوات الرقمية واستراتيجيات البنية التحتية التكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

تقرير  الاقتصادي الأسبوعي

الشال : القطاع المصرفي المحلي في مأمن وكل مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع قوية

3

الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر
تجمع اقتصادي يدعو
إلى وقف فوري للأعمال
العدائية في إقليمنا

1

ارتفاع أسعار الطاقة
هو العامل الرئيسي
في تغذية الضغوط
التضخمية حول العالم

2

خسائر المؤشر العام
لبورصة الكويت
الأدنى بنحو 1.4%



السوق الياباني خسر 60% وداو جونز 5.2% والسوق البريطاني 7.4%

حركة مؤشرات الأسواق المالية انعكاس لتأثير الحرب على الاقتصاد لكل دولة

التصنيف السيادي «ستاندر أند بورز»

أصدرت وكالة ستاندر أند بورز في 18 مارس الجاري تقريرها حول التصنيف السيادي للكويت، وأبقت الوكالة التصنيف طويل الأجل ثابتاً عند (AA-)، وأيضاً قصير الأجل ثابتاً عند (A-1+) مع نظرة مستقبلية مستقرة. السبب الرئيسي كما هو الحال في كل التقارير هو المصداق المالية الكبيرة، أو الصندوق السيادي، والذي يشترى وقتاً يمكنها تجاوز التداعيات الخطرة للأزمة. وتتوقع الوكالة انحسار التهديدات الناتجة عن الحرب على البنية التحتية الرئيسية في الكويت بما في ذلك المنشآت النفطية، مبررها في ذلك هو اعتقادها بأن الحرب لن تتعدى بضعة أسابيع حتى تتوقف، لأن إيران قد تفقد خلالها قدراتها الهجومية، ولأن أمريكا لا ترغب في خوض حرب طويلة، ولكنها تستدرك لاحقاً بأن الحرب قد تستمر لأطول من المدى المتوقع من قبلها، ومع استمرارها تتعمق التداعيات.

وعلى الساحة الاقتصادية، تتوقع الوكالة، ونتيجة خفض الإنتاج النفطي الكويتي بنحو النصف، بأن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى دون 1% قليلاً في عام 2026 مقارنة بمعدل نمو حدود 2% في عام 2025. ورغم أن ذلك يعتمد بشكل كبير على المدى الزمني لاستمرار تلك الحرب، وعلى استمرار محدودية نطاقها الجغرافي، لم تقدم الوكالة توقعاتها حول أداء الاقتصاد لو لم تصدق باعتقادها بتوقفها على المدى القصير. وذكرنا في فقرة من تقريرنا للأسبوع الفائت تقديرات لغولدمان ساكس تتوقع فيها انكماش كل من الاقتصاد الكويتي والاقتصاد القطري بنحو 14%، ونحن نعتقد بأن هامش الخطأ في التقريرين كبير، لأن ما يحدث لا يحكمه منطق أو عقل وحالة عدم اليقين في أعلى مستوياتها.

وعلى النطاق المالي، تتوقع الوكالة أن يتضاعف عجز الموازنة ما بين مستواه للسنة المالية الحالية 2025/2026 والمقدر بنحو 8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ليلعب نحو 17% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2026/2027. ومرة أخرى، مستوى العجز المالي المتوقع مرتبط بالتطورات على ساحة المواجهة العسكرية، فإن طال أمد الحرب واستمر إغلاق مضيق هرمز لفترة طويلة، أو إن اتسع نطاقها الجغرافي، قد تكون التداعيات المالية أكبر، والعكس صحيح.

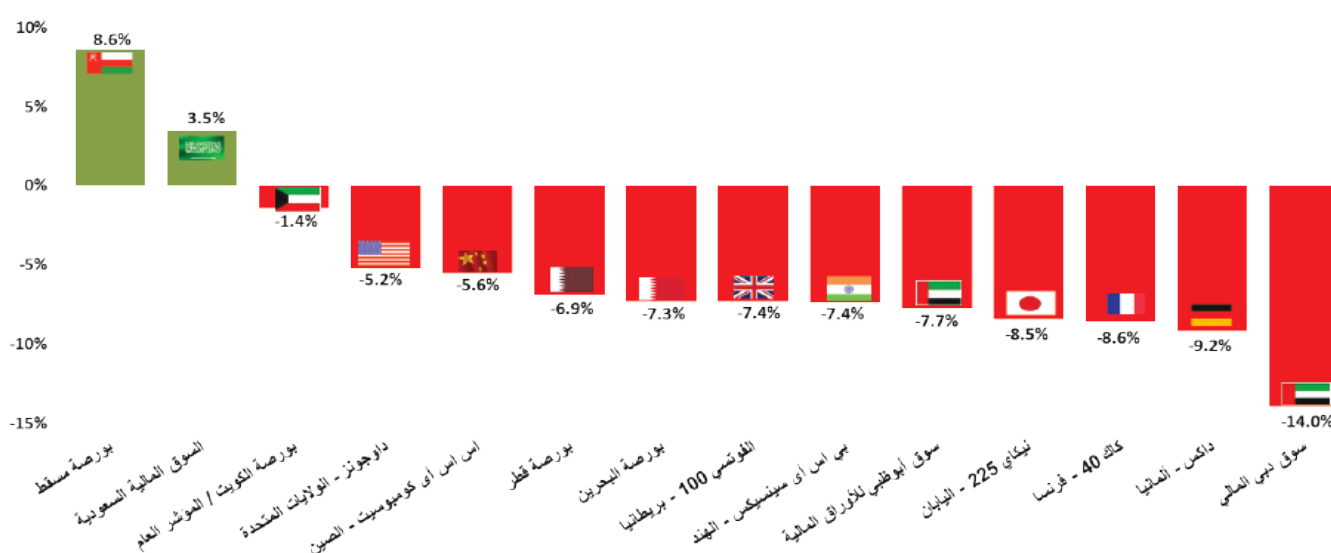
وتشير الوكالة إلى أن القطاع المصرفي المحلي في مأمن، فكل مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع قوية، وذلك صحيح، ونضيف بأن ودائع القطاع مضمونة بقانون وإن انتفت الحاجة إلى الضمان، ونظل حتى هذه اللحظة لا نعرف، ولا نعتقد أن أحداً يعرف، ما يمكن أن يحدث على جبهة الاقتصاد الكلي إن طال كثيراً أمد الحرب.

الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران - كشف حساب (3)

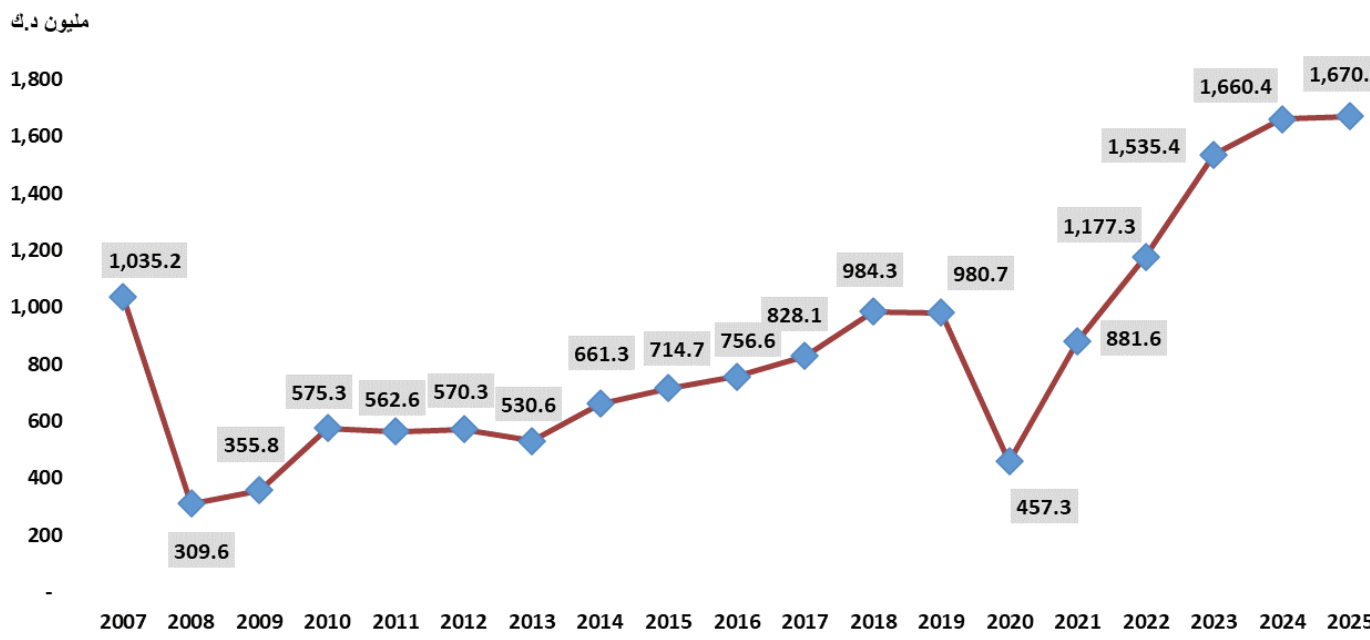
تفاوتت تقديرات تداعيات الحرب كثيراً وفقاً لامتداد زمن استمرارها واتساع نطاقها الجغرافي، ذلك واضح من تقرير نشرناه سابقاً لتوقعات غولدمان ساكس، وآخر حالي لوكالة ستاندر أند بورز عن الكويت. وفي حديث ما بعد تثبيت سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي يوم الأربعاء الموافق 18 مارس الجاري، يذكر محافظ بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ما يوحى بالمساحة الواسعة لانحسار حالة اليقين، فهو حائر ما بين استقرار سوق العمل وتوسع الاقتصاد الأمريكي، وميزة الولايات المتحدة الأمريكية كونها مصدر صافي للنفط، وما بين حتمية تحقق الضغوط التضخمية بسبب الحرب، أي حائر ما بين خفض أو زيادة أسعار الفائدة وفقاً للتطورات المستجدة التي فرضتها تلك الحرب. والمتوقع هو أن يحدث خفض واحد لأسعار الفائدة خلال عام 2026، وربما برقع النقطة المثوية، وذلك غير كاف لانتشال الاقتصاد الأمريكي من مصيدة الديون، أو تثبيتها وربما زيادتها إن بلغت مستويات أسعار النفط للشركاء التجاريين الرئيسيين لها مستويات غير محتملة.

وفي أحد الأمثلة على مؤشرات التداعيات على التجارة العالمية، يذكره كاتب مقالة في وكالة بلومبرغ نشرت يوم 23 مارس

أداء أسواق مالية منتقاة نهاية 25 مارس 2026 مقارنة مع نهاية فبراير 2026



تطور أرباح قطاع البنوك خلال الفترة (2007 - 2025)



توسعتها مساوية.

الحرب وأداء أسواق مالية منتقاة

في متابعة لأسواق عينة الـ 14 سوقاً مالياً المنتقاة ضمن تقريرنا، كان أداء 12 سوقاً ضمنها سالبا للفترة ما بين آخر يوم عمل لكل سوق منها قبل بدء الحرب في 28 فبراير الفائت، ويوم الأربعاء الفائت الموافق 25 مارس الجاري، وأداء سوقين فقط موجب. المفارقة هي في أن السوقين الرابعين في إقليم الخليج، وهما، السوق العماني، ربما لأن نفطها خارج حصار مضيق هرمز، وبلغت مكاسبه 8.6%، والسوق السعودي بمكاسب بحدود 3.5%، ربما لتعويض خسائر العام الفائت البالغة 12.8%-، إضافة إلى إتساع رقعتها الجغرافية وقدرتها على الرد ومحدودية الهجوم عليها. العكس حدث مع سوق الإمارات، فقد حقق سوق أبوظبي خسائر بلغت نحو 7.7%-، وكان سوق دبي في موقع أكبر الخاسرين بفقدانه نحو 14.0%-، ربما لأن الإمارات من أكبر المتضررين من الاعتداءات الإيرانية.

وراوحت خسائر بقية الأسواق العشرة ما بين أداؤها للمؤشر العام لبورصة الكويت الذي فقد نحو 1.4%- فقط، رغم تعرض الكويت لمستوى عال من عدد الصواريخ والمسيرات الإيرانية أو المليشيات التابعة لها، وأغلاها للسوق الألماني الذي فقد مؤشره نحو 9.2%-، وبينما خسر مؤشر داو جونز الأمريكي 5.2%-، وخسر مؤشر السوق الصيني - إس إس أي كومبوسيت - نحو 5.6%-، كانت خسائر سوق قطر أعلى بفقدان مؤشره 6.9%-، ثم السوق البحريني الذي خسر 7.3%-، ربما لأنهما من أكثر من تعرضا لصواريخ ومسيرات إيران.

وما ينطبق على السوق الياباني، وهو من أعلى الخاسرين نتيجة اعتماد اليابان على 60% من حاجتها للنفط الذي يمر من مضيق هرمز، جاءت خسائر الأوروبيين أعلى بحلول السوق الألماني والسوق الفرنسي موقع ثاني وثالث أكبر الخاسرين،

الجاري، أي الأسبوع الرابع للحرب، وهو أن تكاليف شحن صادرات من إحدى مدن الصين الصناعية ارتفعت بنسبة 35%، والتأمين على تلك البضائع ارتفع بنسبة 143%. ويذكر بأن صادرات الصين لإقليم الخليج ارتفعت إلى الضعف في السنوات الخمس الأخيرة حتى نهاية عام 2025، وفي أول شهرين من عام 2026، ارتفعت صادرات الصين لكل من السعودية والإمارات بنحو 23%، ولكن الوضع اختلف تماماً منذ بدء الحرب، فالصينيين في تلك المدينة باتوا ينتظرون من يطرق بابهم. المدى الزمني للحرب هو وحده ما يقرر مستوى حفز التضخم وكبح النمو للصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وعلاقاتها المتشابكة مع كل العالم، سوف تشمل في تداعياتها.

ولنترك الاتحاد الأوروبي أو ثالث أكبر تجمع اقتصادي، فقد بات يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية في إقليمنا، أي الحرب، لأنه أكثر الكبار تضرراً منها، الأهم، أنه في كل يوم تستمر فيه الحرب، وحتى من دون اتساعها جغرافياً، يخسر فيه إقليم الخليج من موارده وتوقف تصدير نفطه وغازه ولا يستفيد من معظم ارتفاع أسعارهما، وارتفاع أسعارهما هو العامل الرئيسي في تغذية الضغوط التضخمية حول العالم. وإلى جانب خسارة الإقليم لإيراداته الجارية وتسببها في خسارة في معدلات نموه واتساع عجزه المالي، يخسر في قطاعات النقل والسياحة والتجارة وفي اعتباره ملجأً آمناً للثروات المهاجرة، والأخير أصل غير ملموس ولكنه في غاية الأهمية واستعادته صعبة إن طال أمد الحرب.

ذلك يعني أن لا مصلحة لأحد على مستوى العالم في استمرار تلك الحرب العنيفة، لذلك نكرر، بأن الأولوية هي لتشكيل جبهة مناهضة لاستمرار الحرب، تبدأ من موقف موحد في الخليج، وتمتد إلى معظم دول العالم، فحجم ومخاطر الضرر على الجميع يصعب جبرها مع استمرار الحرب، ومن يدرى فقد يصحو العقل والضمير وتتوقف حتى قبل نشر تقريرنا، وإن كانت احتمالات

الخصائر قد تتعمق وتنتقل من أسعار الأسهم إلى أسعار الأصول الأخرى حسب أمد الحرب

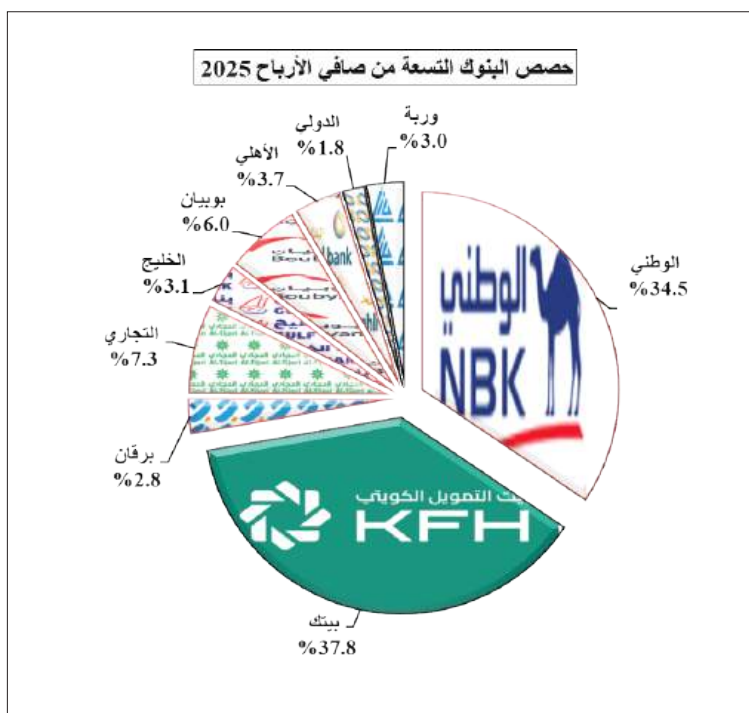
مخصصات البنوك في 2025 نحو 409.5 مليون دينار بانخفاض 2.8% تعادل 12 مليون دينار

نحو 48.6% من إجمالي صافي أرباح البنوك التسعة ومرتفعة بنحو 9.2% عن مستواها في عام 2024.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك نحو 19.4 ضعف مقارنة بنحو 16.0 ضعف لعام 2024. فيما تراجعت قليلاً بعض مؤشرات الربحية لقطاع البنوك مقارنة مع عام 2024، حيث انخفض العائد على إجمالي الموجودات إلى نحو 1.2% مقارنة بنحو 1.3%. وانخفض أيضاً، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 10.7% مقارنة بنحو 11.6%. وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للبنوك التسعة نحو 960.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 884.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 8.6%.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك التسعة، حقق «بيت التمويل الكويتي» أعلى مساهمة في أرباح البنوك بنحو 632.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 35.64 فلس)، أو نحو 37.8% من صافي أرباحها مجتمعة ومرتفعة بنحو 5.0% بالمقارنة مع عام 2024.

وحقق «بنك الكويت الوطني» ثاني أعلى مستوى في الأرباح وبنحو 575.6 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 64 فلس) أو نحو 34.5% من صافي أرباح البنوك، وبنسبة انخفاض بلغت 4.1% بالمقارنة مع عام 2024. وبذلك، استحوذ بنكان (بيتك والوطني) على نحو 72.3% من إجمالي أرباح البنوك التسعة. ذلك يعني أن المصارف السبعة الأخرى تشاركت في نحو 27.7% من أرباح القطاع، أعلى نسبة مشاركة كانت للبنك التجاري الكويتي بنحو 7.3%، وأدنى نسبة مشاركة كانت لبنك الكويت الدولي وبنحو 1.8%. وحقق «البنك التجاري الكويتي» الانخفاض الأكبر في الأرباح وبنحو 22.9%، ببلوغ أرباحه نحو 121.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 157.2 مليون دينار كويتي.



بينما 3 بنوك حققت انخفاضاً، ويعرض الرسم البياني التالي حركة نتائج البنوك ما بين 2007 - 2025:

وبلغت قيمة إجمالي المخصصات التي احتجزتها البنوك لكامل عام 2025 نحو 409.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 421.5 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 12 مليون دينار كويتي أو بنحو 2.8%.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك نحو 858.3 مليون دينار كويتي، مثلت نحو 51.4% من إجمالي صافي أرباح البنوك التسعة ومنخفضة بنحو 6.3% مقارنة مع عام 2024. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 812.4 مليون دينار كويتي ومثلت

وهما يعانيان من حرب في نطاقهم الجغرافي، ومن اعتماد كبير على واردات الطاقة من خارج روسيا، ومعهما خسر مؤشر السوق البريطاني نحو 7.4%.

وحركة مؤشرات الأسواق هي انعكاس لتأثير الحرب على اقتصاداتها، والخصائر قد تتعمق وتنتقل من أسعار الأسهم إلى أسعار الأصول الأخرى، ما قد ينقلها إلى القطاع المصرفي الراهن لتلك الأصول إن طال أمد الحرب. لذلك نعتقد أن هناك مصلحة كبيرة لكل تلك الدول في وقفها بأقصر وقت ممكن ما لم تتوقف فعلاً، فتلك الضغوط على معظم دول العالم يمكن أن تخلق جبهة واسعة للعمل الموحد على وقفها.

الأداء المجمع لقطاع البنوك 2025

حقق قطاع البنوك (ويشمل 9 بنوك كويتية) خلال عام 2025 نمواً طفيفاً في صافي أرباحه مقارنة بعام 2024، إذ بلغ صافي الأرباح (بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية) نحو 1.671 مليار دينار كويتي ويظل مستوى قياسي، وبارتفاع بنحو 10.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 0.6% مقارنة بنحو 1.660 مليار دينار كويتي حققتها في عام 2024. وانخفضت أرباح الربع الرابع من عام 2025، البالغة نحو 366.4 مليون دينار كويتي، بنسبة 11.7% مقارنة بأرباح الربع الرابع من عام 2024 والبالغة نحو 415 مليون دينار كويتي. في المقابل، ارتفعت أرباح الربع الثالث من عام 2025 بنسبة 5.6% مقارنة بمستواها في الربع المماثل من عام 2024، كما ارتفعت أرباح الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 9.7% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024، بينما سجلت أرباح الربع الأول من عام 2025 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.4% مقارنة بالربع الأول من عام 2024. وتشير الأرقام، إلى أن 6 بنوك حققت ارتفاعاً في مستوى ربحيتها

وتوضح الجداول التالية التغييرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الحادي عشر	التغير %
عدد أيام التداول	3	4	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	693.9	696.1	-0.3%
مؤشر السوق العام	8448.8	8477.9	-0.3%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	195429758	222080136	
المعدل اليومي (د.ك)	65143253	55520034	17.3%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	598683311	676931317	
المعدل اليومي (أسهم)	199561104	169232829	17.9%
عدد الصفقات	57143	49465	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	19048	12366	54.0%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	29107326	14.9%
بنك الكويت الوطني	23397339	12.0%
شركة تروالي للتجارة العامة	11412904	5.8%
الشركة الوطنية للتنظيف	10590911	5.4%
شركة أعيان للادارة والاستثمار	8842521	4.5%
الإجمالي	83351001	42.7%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	70025865	35.8%
قطاع الخدمات المالية	39634336	20.3%
قطاع الصناعة	27449806	14.0%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	21668899	11.1%
قطاع العقار	17216385	8.8%

البيان	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الحادي عشر
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	6	13
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	19	14
عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)	4	2
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (3 أيام تداول بمناسبة عطلة عيد الفطر) مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 693.9 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 2.2 نقطة ونسبته 0.3% عن إقبال الأسبوع الماضي، كما ظل منخفضاً بنحو 43.7 نقطة أي ما يعادل 5.9% عن إقبال نهاية عام 2025.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق	إقفال	الفرق	اسم الشركة			
			يوم الخميس	يوم الأربعاء		
%	2025	%	2026/03/18	26/03/2026		
(10.4)	903.2	0.2	807.1	808.9	بنك الكويت الوطني	1
(8.1)	352.6	0.6	322.0	324.0	بنك الخليج	2
(5.4)	583.5	(0.4)	554.0	551.7	البنك التجاري الكويتي	3
1.0	245.7	(0.6)	249.8	248.2	البنك الأهلي الكويتي	4
5.1	347.4	(0.7)	367.7	365.1	بنك الكويت الدولي	5
(4.7)	361.3	(0.5)	346.1	344.4	بنك برقان	6
(1.3)	4,402.9	0.1	4,341.2	4,346.8	بيت التمويل الكويتي	7
(6.1)	927.0	0.1	869.7	870.7	قطاع البنوك	
0.0	208.6	(1.7)	212.2	208.6	شركة التسهيلات التجارية	8
(18.9)	1,778.8	(0.8)	1,454.3	1,442.9	شركة الاستشارات المالية الدولية	9
(8.6)	380.0	0.7	344.8	347.3	شركة الاستثمارات الوطنية	10
(4.0)	275.0	(0.2)	264.3	263.9	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
(16.1)	93.1	(3.8)	81.2	78.1	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	12
(10.3)	351.1	(0.8)	317.4	314.9	قطاع الاستثمار	
9.9	140.0	(0.3)	154.4	153.9	شركة الكويت للتأمين	13
(4.8)	720.1	0.0	685.4	685.4	مجموعة الخليج للتأمين	14
(11.1)	363.3	(6.8)	346.5	323.0	الشركة الأهلية للتأمين	15
(0.6)	220.7	(1.2)	222.0	219.4	شركة وربة للتأمين	16
(2.9)	300.2	(2.0)	297.5	291.5	قطاع التأمين	
(12.0)	840.2	0.0	739.6	739.6	شركة عقارات الكويت	17
(0.4)	650.8	0.0	648.3	648.3	شركة العقارات المتحدة	18
(5.7)	291.4	(4.4)	287.4	274.8	الشركة الوطنية العقارية	19
0.0	1,827.7	(0.3)	1,832.3	1,827.7	شركة الصاحبة العقارية	20
(5.9)	507.1	(0.7)	480.2	477.0	قطاع العقار	
(22.4)	473.4	(4.5)	384.8	367.3	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	21
(5.9)	640.7	0.5	600.0	603.0	شركة أسمنت الكويت	22
(11.1)	839.3	(0.7)	751.4	746.2	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	23
(14.7)	445.5	(2.0)	387.7	379.9	قطاع الصناعة	
(12.1)	941.6	2.3	809.1	828.0	شركة السينما الكويتية الوطنية	24
(7.1)	1,098.5	(5.1)	1,075.2	1,020.6	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25
13.5	881.4	(2.7)	1,028.1	1,000.0	شركة الاتصالات المتنقلة	26
(8.2)	107.9	0.0	99.1	99.1	شركة سترجي القابضة	27
5.3	808.3	(2.7)	874.4	850.8	قطاع الخدمات	
(11.5)	90.8	(1.6)	81.7	80.4	شركة نقل وتجارة المواشي	28
(0.6)	436.8	(0.1)	434.6	434.3	قطاع الأغذية	
(4.4)	1,000.7	(3.0)	986.0	956.5	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	29
(1.1)	196.6	(0.8)	195.9	194.4	الشركات غير الكويتية	
(5.9)	737.6	(0.3)	696.1	693.9	مؤشر الشال	

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

خلال الاجتماع السنوي الثاني والستين للجمعية العامة العادية

مساهمو بنك برقان يوافقون على توزيع أرباح نقدية بواقع 6 فلوس للسهم وأسهم منحة بنسبة 5% عن 2025



ودمج عملياته بالكامل، في خطوة تمثل محطة مهمة ضمن استراتيجية البنك للتوسع الإقليمي. وشملت هذه الجهود إعادة رسملة بنك الخليج المتحد إلى جانب تحسينات تشغيلية، وإعادة تفعيل المنصة المصرفية المستقلة لبنك الخليج المتحد، ما أسهم في تعزيز مركزه المالي وتوفير فرص جديدة للإقراض، وتحقيق القيمة على المدى الطويل.

وبالتوازي مع ذلك، واصلت الشركة مع كامكو إنفست - التي يمتلك فيها بنك الخليج المتحد حصة بنسبة 60% - تحقيق نتائج ملموسة، فيما أسهم التعاون الوثيق بين فرق كامكو إنفست وبنك برقان، ولاسيما في الكويت في تعزيز منتجات البنك وتطوير الحلول المقدمة للعملاء، وتوسيع فرص البيع المتقاطع عبر قطاعي الخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية للأفراد، إلى جانب إتاحة قنوات إضافية لدعم وتنمية محفظة البنك الاستثمارية.

وساهمت هذه المبادرات مجتمعة في توسيع حضور بنك برقان عبر دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز قدراته التشغيلية، إلى جانب دعم استحداث مصادر جديدة للإيرادات، وهو ما يؤكد التزام بنك برقان بالنمو الإقليمي وتوفير قيمة مستدامة لكل من المساهمين والعملاء على حدٍ سواء.

تعزيز مرونة التمويل وكفاية رأس المال

وخلال عام 2025، نجح بنك برقان في تسعير سندات دين ذات أولوية غير مضمونة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات، وذلك ضمن برنامج السندات متوسطة الأجل باليورو البالغة قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي، وبسعر فائدة ثابت قدره 4.875%، (بعائد يبلغ 115 نقطة أساس فوق عوائد سندات الخزنة الأمريكية)، واستهدف الإصدار المستثمرين الدوليين، واستقطب طلباً عالمياً استثنائياً، حيث بلغ دفتر الأوامر ما يقارب 1.9 مليار دولار أمريكي، أي أن الطلب تجاوز حجم الإصدار المستهدف بما يقارب الـ 4 مرات. وأسهم هذا الإصدار في تعزيز مرونة تمويل البنك، وتحسين السيولة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ودعم طموحات النمو الاستراتيجية في الكويت والأسواق الإقليمية.

كما أطلق البنك في الكويت برنامجاً لشهادات الإيداع بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، مع عدة وكلاء عالميين مرموقين، حيث تولى بنك ميزوهو (Mizuho) دور المنظم للبرنامج. وتهدف هذه الأداة التمويلية قصيرة الأجل إلى تنويع مصادر التمويل وتعزيز كفاءة الميزانية العمومية. وقد حظيت هذه الشهادات بإقبال واسع من المستثمرين المؤسسيين، وبلغ الرصيد المستحق منها نحو 200 مليون دولار أمريكي بنهاية السنة المالية 2025، مساهماً في تعزيز مستويات السيولة وتوفير قدر أكبر من المرونة التشغيلية. وإضافة إلى ذلك، زاد بنك برقان رأسماله المصرّح به بمقدار 200 مليون دينار كويتي ليصل إلى 600 مليون دينار كويتي، وذلك عقب موافقة الجمعية العمومية غير العادية. وتمنح هذه الزيادة في رأس المال المصرّح به البنك القدرة على رفع رأسماله (عن طريق إصدار أسهم جديدة) مستقبلاً للحفاظ على زخم نموه، كما تضمن استمرار التزامه بالمتطلبات الرقابية.



واصل بنك برقان خلال عام 2025 التقدم في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، مع التركيز على توسيع نطاق عملياته الأساسية في الكويت، إلى جانب السعي إلى تحقيق نمو مدرّوس في الأسواق الدولية. وفي تعليقه، قال طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان: «خلال عام 2025، ركّزنا على تعزيز أعمالنا الأساسية في الكويت بالتوازي مع المضي قدماً في تنفيذ أجندة التحول المؤسسي والسعي لاقتناص فرص نمو مدروسة في الأسواق الدولية. ومن خلال ترسيخ علاقاتنا مع العملاء، وتوسيع وتنويع محفظتنا، والابتكار في منتجاتنا وخدماتنا، عزّزنا أسس بنك برقان التي تمكّنه من اغتنام الفرص الناشئة وقدمنا قيمة مستدامة وطويلة الأجل عبر جميع الأسواق».

و في الكويت، حقق بنك برقان أداءً قوياً عبر مختلف قطاعات أعماله، حيث ظلت الخدمات المصرفية للشركات محركاً رئيسياً للأداء، مدعومة بترسيخ العلاقات مع العملاء، وتنويع المحفظة بشكل أكبر، والتوسع في القطاعات الناشئة. ففي مجال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، عزّز البنك نموذج الاستشارات الموجه للعملاء من ذوي الملاءة المالية وأصحاب الثروات، مقدّماً حلولاً مخصصة، مع تسريع وتيرة تقديم الخدمات، إلى جانب تكامل أفضل في الخدمات المقدّمة لهم. كما استمر الزخم القوي في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بفضل التركيز على الإقراض الموجه، والابتكار في المنتجات وتحسين الخدمات، ما أسهم في دعم نمو محفظة القروض الاستهلاكية وبطاقات الدفع، مع الحفاظ على التميّز في تجربة العملاء.

وفي الأسواق الدولية، واصل بنك برقان تنفيذ استراتيجية نمو منضبطة ومدروسة المخاطر، مع التركيز على تنويع الأعمال وتعزيز المرونة التشغيلية ورفع الكفاءة. ورغم التحديات الاقتصادية الكلية والتطورات الجيوسياسية، حققت عمليات البنك الدولية تقدماً مستقرًا، بما يدعم استدامة الأداء ويسهم في تقديم قيمة طويلة الأجل.

توسيع الحضور الإقليمي واقتناص فرص النمو

وخلال العام 2025، نجح بنك برقان في استكمال عملية الاستحواذ على بنك الخليج المتحد (UGB) في مملكة البحرين

عقد بنك برقان ش.م.ك.ع. («بنك برقان» أو «البنك») الاجتماع السنوي الثاني والستين للجمعية العامة العادية يوم السبت الموافق 28 مارس 2026 في المبنى الرئيسي للبنك، بإجمالي نصاب قانوني قدره 82.122%، متخطياً الحد الأدنى (50%) المقرّر رقابياً وبموجب النظام الأساسي للبنك.

وخلال الاجتماع، استعرض المساهمون النتائج المالية للبنك وأدائه التشغيلي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كما وافقوا على توزيع أرباح نقدية بقيمة 6 فلوس للسهم الواحد، بالإضافة إلى أسهم منحة بنسبة 5% (خمسة أسهم لكل 100 سهم) بما يعكس التزام البنك بتوفير عوائد مستدامة للمساهمين، مع الحفاظ في الوقت ذاته على متانة مستويات رأس المال والسيولة.

تعزيز زخم النمو مع تحقيق أرباح متينة

وخلال العام 2025، سجّل بنك برقان صافي أرباح مستقرًا بلغ 47 مليون دينار كويتي، مدعومة بارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 17% على أساس سنوي لتصل إلى 268 مليون دينار كويتي، مدفوعة بالنمو في كل من صافي الدخل من الفوائد وغير الفوائد. وبلغ إجمالي أصول البنك 9.1 مليار دينار كويتي بنمو بلغ 12% على أساس سنوي، فيما ارتفعت محفظة القروض إلى 4.8 مليار دينار كويتي بنمو 8% على أساس سنوي، ونمت ودائع العملاء لتصل إلى 5.5 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغ 11% على أساس سنوي.

وحافظ بنك برقان على جودة أصول قوية جداً، حيث بلغ معدل القروض المتعثرة 1.9% فقط، مع نسبة تغطية حسيطة بلغت 239%. كما واصل البنك الحفاظ على مستويات مريحة من السيولة ورأس المال تفوق المتطلبات الرقابية بكثير، بما يعكس متانة مركزه المالي ونهجه المنضبط في إدارة المخاطر. وفي كلمته خلال اجتماع الجمعية العمومية، سلط الشيخ عبد الله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان، الضوء على قوة الأداء المالي للبنك خلال العام، قائلاً: «يعكس أداء بنك برقان خلال عام 2025 التنفيذ المنضبط لاستراتيجية واضحة تركز على تعزيز أعمالنا الأساسية، والحفاظ على نهج حسيط في إدارة المخاطر، فضلاً عن دعم المتانة المالية للمؤسسة على المدى الطويل».

وأضاف: «في ظلّ استمرار حالة عدم اليقين التي شهدتها الأسواق العالمية والإقليمية، أثبت البنك قدرته على الحفاظ على استقرار الربحية وجودة الأصول. كما أن مواصلة استثماراتنا في مسيرة التحول الرقمي، والتكنولوجيا، وتنمية رأس المال البشري، وتبني نهج النمو المسؤول، تعزّز مكانة بنك برقان لاقتناص الفرص المستقبلية وضمان تحقيق قيمة مستدامة لمساهميننا». كما سلط رئيس مجلس الإدارة الضوء على التقدم الاستراتيجي الذي حققه البنك ومستوى التميّز التشغيلي الذي حافظ عليه طوال العام، مشيراً إلى أن هذه الإنجازات تعزّز من موقع بنك برقان لمواصلة تحقيق النمو وترسيخ قيمة مستدامة للمساهمين على المدى الطويل.

دفع عجلة النمو وتعزيز مكانة البنك في السوق الكويتي



وتخصيص رأس المال بما يضمن ترسيخ الاستدامة في صميم استراتيجيته ودعم مسار نموه على المدى الطويل. وفي تعليقه على جهود البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، أكد طوني ضاهر، أن الاستدامة في بنك برقان تتجاوز كونها مجرد التزام، قائلاً: «تمثل الاستدامة فرصة لخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وفي بنك برقان، نلتزم بتسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مختلف جوانب أعمالنا، بدءاً من كيفية إدارة عملياتنا وصولاً إلى دورنا في خدمة مجتمعاتنا. ومن خلال تعزيز التمويل المسؤول، ودعم النمو الشامل، وترسيخ ممارسات الحوكمة الرشيدة، نسعى إلى تحقيق أثر ملموس مع بناء مؤسسة مصرفية متينة ومتقدمة».

وخلال عام 2025، حقق البنك تقدماً ملحوظاً في دفع مسار الاستدامة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، والحد من الأثر البيئي لعملياته. وشملت أبرز المبادرات توسيع البنية التحتية الموفرة للطاقة، وتعزيز برامج إدارة النفايات وإعادة التدوير، إلى جانب الدمج الاستراتيجي للمخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن قرارات الإقراض، بحيث شمل ذلك ما نسبته 69% من محفظة الشركات من حيث القيمة. وتدعم هذه الجهود مسار التحول الأوسع نحو الاستدامة في دولة الكويت، كما تعكس نهجاً استباقياً في تبني ممارسات التمويل المسؤول وتعزيز الحوكمة البيئية.

وفي الجانب الاجتماعي، ركزت مبادرات عام 2025 على تعزيز رفاه الموظفين وتطوير الكفاءات، وترسيخ بيئة عمل تتسم بدرجة عالية من التنوع، مع حضور قوي للكوادر النسائية والمواهب الوطنية بما يعزز المشاركة الشاملة عبر مختلف قطاعات البنك. كما واصل البنك تعزيز الشمول المالي من خلال منصات مثل B-Dinar، وتوسيع نطاق تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تنفيذ برامج مجتمعية تدعم تمكين الشباب والمرأة ورواد الأعمال، بما يرسخ التزامه بإحداث أثر اجتماعي مستدام والمساهمة في مسيرة التنمية الوطنية.

كما ظلت الحوكمة ركناً أساسياً في استراتيجية البنك للاستدامة (ESG)، حيث جرى دمج مؤشرات الأداء الخاصة بالاستدامة بشكل كامل ضمن تقييم أداء القيادات التنفيذية، بما يضمن مواءمة قرارات الإدارة مع أهداف الاستدامة. وقد أسهمت الضوابط الصارمة للالتزام لأخلاقيات ومكافحة الفساد، إلى جانب عمليات التدقيق الداخلي المتينة والتواصل المستمر مع أصحاب المصلحة، في ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية واتخاذ القرارات المسؤولة عبر مختلف عمليات البنك.

وفي خطوة تعكس اعترافاً دولياً بأدائه في مجالات الاستدامة (ESG) وتؤكد كفاءة مبادراته، تم تتويج جهود بنك برقان في عام 2025 بإدراجه ضمن مؤشر FTSE4Good. وقد وضع هذا الإنجاز البنك ضمن خمس مؤسسات فقط في دولة الكويت أدرجت في هذا المؤشر العالمي المرموق، بما يعكس ريادته في تبني ممارسات أعمال مسؤولة واستباقية.

شكر وتقدير

واختتم رئيس مجلس الإدارة الشيخ عبد الله ناصر الصباح تصريحه متقدماً بالشكر لبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال لدعمهما المستمر للقطاع المصرفي الكويتي، كما شكر أعضاء مجلس إدارة بنك برقان والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين، لما يقدمونه من إسهامات متواصلة في تطور البنك إلى جانب المساهمين والعملاء على ثقته المستمرة، مؤكداً أن دعم جميع أصحاب المصلحة للبنك سيواصل دفع مسيرته نحو تحقيق نمو مستدام ونجاح طويل الأجل.



الغالبية العظمى من التعيينات والترقيات الجديدة خلال العام. وقد حظيت هذه الجهود بتكريم الهيئة العامة للقوى العاملة نظير تحقيق نتائج قوية في تطوير الكفاءات الوطنية والتوظيف.

كما وسع البنك استثماراته في مجالات التعلم والتطوير من خلال مبادرات نوعية، من بينها رعاية Academy X - أكبر برنامج لتمكين المرأة في قطاع التكنولوجيا في الكويت - إلى جانب إطلاق معسكر Data Champion التدريبي بالتعاون مع CODED، بهدف تعزيز مهارات الموظفين في تحليل البيانات وسرد القصص باستخدام البيانات.

وشهدت أنشطة التدريب نمواً ملحوظاً خلال العام 2025، مدعومة بشراكات مع أكاديميات رائدة وبرامج تعلم متخصصة، أسهمت مجتمعة في تقديم آلاف الساعات التدريبية، بما يعزز تنمية القدرات على مستوى البنك. وقد تُوجَّ التزام بنك برقان بالتميز في مجال التعلم بحصوله على الجائزة الذهبية من مجموعة براندون هول تحت فئة «أفضل إستراتيجية تعليمية»، في تأكيد على نهجه المؤسسي الراسخ في تطوير رأس المال البشري.

وظلَّ تعزيز مشاركة الموظفين ورفاهيتهم ركيزة أساسية في استراتيجيتنا للموارد البشرية. فقد أسهمت سياسات العمل المتقدمة، ونماذج العمل المرنة، ومبادرات تطوير القيادات في ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الأداء العالي. وانعكاساً لقوة بيئة العمل لدى البنك، حاز بنك برقان في الكويت وشركته التابعة في تركيا على شهادة أفضل بيئة للعمل (Great Place to Work®).

وتأكيداً على أهمية تطوير الكفاءات في دعم استراتيجية البنك طويلة الأجل، قال طوني ضاهر: «يظلُّ تطوير المواهب القادرة على مواكبة متطلبات المستقبل أولوية استراتيجية لبنك برقان. وخلال عام 2025، واصلنا الاستثمار بتطوير قدرات تدعم مباشرة استراتيجية التحول المؤسسي ومسار النمو طويل الأجل. ومن خلال تعزيز برامج تطوير القيادات وتوسيع فرص التعلم ودفع استراتيجيتنا لتطوير الكفاءات الوطنية، نعمل على تزويد كوادرنا بالمهارات اللازمة للنجاح في بيئة مصرفية متزايدة التعقيد».

وأضاف: «ومن خلال تعزيز قاعدة الكفاءات، وتوسيع فرص التعلم والقيادة، ودعم المبادرات الأوسع نطاقاً، نعمل على بناء رأسمال بشري ذي كفاءة عالية قادر على دفع عجلة الابتكار، وتقديم تجارب مصرفية استثنائية للعملاء، ودعم مسيرة التقدم المستمر لبنك برقان على المدى الطويل».

الالتزام بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وإحداث أثر مجتمعي مستدام

واصل بنك برقان دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في مختلف عملياته وأطر إدارة المخاطر

وفي تعليقه على مبادرات التمويل الناجحة للبنك، قال طوني ضاهر: «إن عودتنا الناجحة إلى أسواق الدين العالمية وطرح أدوات تمويل مبتكرة يعكسان متانة المركز المالي لبنك برقان ورؤيته الاستراتيجية. ولا تقتصر هذه المبادرات على تعزيز مستويات السيولة ومرونة التمويل فحسب، بل تؤهلنا جيداً لاقتناص فرص النمو في الكويت وعلى مستوى المنطقة، مع ضمان تحقيق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة».

بناء منظومة مصرفية رقمية قابلة للتوسع

يعتبر التحول الرقمي ركيزة أساسية في استراتيجية بنك برقان خلال عام 2025، حيث أسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، ودفع عجلة الابتكار، والارتقاء بتجربة العملاء عبر جميع الأسواق التي يعمل فيها البنك. واستناداً إلى فلسفة تضع العميل في صميم الاهتمام، واصل البنك استثماراته النوعية لتعزيز بنيته التكنولوجية وقدراته الأساسية، بما أرسى أساساً رقمياً آمناً وقابلاً للتوسع يتميز بالمرونة، ويدعم في الوقت ذاته تحقيق نمو مستدام وتقديم خدمات مصرفية متقدمة.

وفي تعليقه على هذا التوجه، قال طوني ضاهر: «يُشكل التحول الرقمي محوراً أساسياً في جهودنا للارتقاء بتجربة العملاء وبناء بنك أكثر مرونة وجاهزية للمستقبل. ومن خلال الاستثمار في التقنيات المتقدمة والمنصات المبتكرة، نعمل على تبسيط العمليات التشغيلية، وتمكين الشركات، وتقديم حلول مصرفية سلسة تلبي الاحتياجات المتغيرة لعملائنا عبر جميع الأسواق». وخلال عام 2025، أطلق البنك منصة رقمية لتمويل التجارة، تتيح للعملاء من الشركات إصدار وتعديل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية بالكامل عبر منصته الإلكترونية TBS Online بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات.

كما أطلق البنك خدمة نقاط البيع الرقمية (Soft-POS) لأصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة، والتي تتيح قبول المدفوعات الإلكترونية من خلال تطبيق على الأجهزة المحمولة دون الحاجة إلى أجهزة نقاط بيع تقليدية، ما يوفر مرونة أكبر ويدعم تمكين الشركات الصغيرة والتجار.

وفي الوقت ذاته، واصل بنك برقان تعزيز بنيته التحتية الرقمية من خلال تطبيق حلول SAP، ومواصلة تطوير منصته المصرفية الأساسية بالتعاون مع شركة TCS، إلى جانب إطلاق تطبيق مخصص بعلاقات المستثمرين يتيح الوصول الفوري إلى الإفصاحات ومعلومات المساهمين.

وعلى مستوى شبكة البنك الدولية، واصلت المنصات الرقمية تحقيق نمو ملحوظ، حيث بلغ عدد عملاء منصة ON في تركيا نحو 1.5 مليون عميل خلال أربع سنوات فقط، أي منذ إنطلاقها في سبتمبر 2021.

كما أحرزت عمليات البنك في كلٍّ من الجزائر وتونس تقدماً ملحوظاً في تبني الحلول الرقمية، بما أسهم في تطوير العمليات التشغيلية والارتقاء بتجربة العملاء، وتقديم حلول مصرفية سلسة وآمنة ومبتكرة.

الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين الكفاءات الوطنية

وظلَّ تطوير رأس المال البشري أولوية استراتيجية لبنك برقان طوال عام 2025، حيث واصل البنك الاستثمار في بناء الكفاءات لتكون جاهزة للمستقبل من خلال برامج متخصصة في القيادة والتطوير مثل «رؤية» و«Empower Her»، المصمم لدعم نمو الموظفين وتأهيلهم لمناصب قيادية وترسيخ نهج شامل في تطوير الكفاءات.

كما حافظ بنك برقان على واحدة من أعلى نسب التكوين على مستوى القطاع المصرفي عند 83.8%، متجاوزاً بذلك المتطلبات الرقابية بشكل ملحوظ، حيث شكل الكويتيون

العمومية أقرت توزيع 10% نقداً و5% منحة عن العام 2025

مجموعة البنك الأهلي الكويتي... آفاق واسعة لتعزيز النمو والعمليات



جيل جان فان دير تول:



طلال بهبهاني:

• أداء المجموعة القوي خلال عام 2025 يعكس قدرتها على التكيف مع المتغيرات ووضع العملاء في مقدمة الأولويات

• البنك يستمر باعتماد خطط استباقية وقوية لمواجهة التحديات الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً

الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول أن أداء المجموعة القوي خلال عام 2025 يعكس قدرتها على التكيف مع المتغيرات، ووضع العملاء في مقدمة الأولويات، لافتاً إلى النجاح في تعزيز محفظة المنتجات، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الحصة السوقية، وجذب المزيد من العملاء إلى عائلة البنك المتنامية باستمرار.

وبين أن العام 2025 شهد استمرار خطة التحول الرقمي في المجموعة وهو ما يتجلى عبر إطلاق تطبيق البنك بحلة جديدة كلياً وتقديم المزيد من الحلول الرقمية لخدمة العملاء بسهولة ووفق أعلى مستويات الأمان على مدار الساعة.

ولفت إلى الاستمرار في خطة تطوير الفروع المنتشرة في مختلف أنحاء دولة الكويت ومواكبة التطورات في الصناعة المصرفية باستمرار.

وذكر أن البنك واصل ابتكار الحلول والمنتجات والخدمات المصرفية لتلبية تطلعات واحتياجات جميع شرائح العملاء لديه، وتقديم العديد من العروض بالتعاون مع الشركاء في مختلف القطاعات لمكافأة العملاء وجذبهم لاختيار البنك كشريك مصرفي مفضل لهم لتنفيذ معاملاتهم المصرفية والمالية باستمرار.

العمليات الإقليمية

ونوه فان دير تول إلى استمرار البنك الأهلي الكويتي- مصر والبنك الأهلي الكويتي- دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع مركز دبي المالي العالمي (DIFC) الذي يعتبر مركز العمليات الدولية للمجموعة، في المساهمة بشكل كبير في النتائج المالية السنوية للمجموعة، بحيث

على مختلف المستويات، ومنوهاً إلى الاستمرار بإطلاق تقرير الاستدامة السنوي للتعريف بنجاحات جميع إدارات البنك على هذا الصعيد.

تصنيفات وجوائز

وقال بهبهاني «حافظ البنك الأهلي الكويتي على تصنيفاته الائتمانية المرتفعة من وكالتي فيتش وموديز عند الدرجة A وA2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس الثقة الكبيرة التي يتمتع بها في ظل نجاحه بتحقيق الأهداف المنشودة وخطته وفق الجدول الزمني المحدد لها، وبما يظهر في الوقت نفسه مرونة المركز المالي للبنك، وتنوع مصادر تمويله، وقوة حضوره في السوق المحلي وفي دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية».

وكشف عن نيل البنك 15 جائزة من مؤسسات عالمية مختلفة تقديراً لتمييز أدائه على صعيد التحول الرقمي والخدمات المصرفية للأفراد ومركز الاتصال والحوكمة وعلاقات المستثمرين.

ABK Wealth Management

وأفاد بهبهاني أن العام الماضي شهد دمج عمليات شركة ABK Capital والخدمات المصرفية الخاصة في البنك تحت العلامة التجارية ABK Wealth Management، في خطوة تهدف لتعزيز قدرات البنك على الاستفادة من الفرص على صعيد إدارة الثروات في الكويت والمنطقة والعالم.

أبرز الأولويات

من ناحيته، رأى الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك

عقدت مجموعة البنك الأهلي الكويتي الجمعية العمومية العادية وغير العادية عن السنة المالية الماضية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بحضور 88.382% من المساهمين.

وأقرت العمومية العادية جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال ومن بينها المصادقة على البيانات المالية عن العام 2025، وتقرير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، وتوزيع أرباح نقدية بواقع 10% نقداً أي 10 فلوس لكل سهم و5% منحة أي 5 أسهم لكل 100 سهم وغيرها من البنود.

وبهذه المناسبة، أكد رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي طلال محمد رضا بهبهاني، أن عام 2025 كان عام المضي بالإنجازات على صعيد عمليات المجموعة في دولة الكويت وفي الأسواق الإقليمية التي تعمل بها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وقال «حققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 62.59 مليون دينار في نهاية 2025، بنمو 19.42%، ووصلت ربحية السهم إلى 22 فلساً بنمو 10%، وارتفع صافي الأرباح التشغيلية 15.94% ليبلغ 124.53 مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الأصول 6.93 مليار دينار، في حين وصلت ودائع العملاء إلى 4.07 مليار دينار».

في الوقت نفسه سجلت محفظة القروض والسلف 4.57 مليار دينار، كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 10.32% لتصل إلى 221.47 مليون دينار، في حين بلغت نسبة القروض المتعثرة (NPL) نحو 1.29%، وقد تمت تغطيتها بمخصصات تبلغ نسبتها 366%.

وأفاد بهبهاني أن البنك يستمر باعتماد خطط استباقية وقوية لمواجهة التحديات الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً، مما يضمن له الحفاظ على قوة مركزه المالي وتعزيز حقوق المساهمين والارتقاء بمكانته الرائدة في القطاع المصرفي.

وكشف أن البنك يضع إمكاناته كافة لدعم مشاريع خطة التنمية في دولة الكويت، لافتاً إلى تمويله العديد من المشاريع الضخمة ومن بينها مشروع الشقاييا للطاقة المتجددة، ومشاريع المناطق الإسكانية الجديدة، فضلاً عن الاستمرار بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال لمساعدتهم على تنمية مشاريعهم وشركاتهم.

ولفت إلى استعداد المجموعة لاقتناص الفرص المتاحة نتيجة القرارات الاقتصادية الجديدة التي يتم اتخاذها للارتقاء بالنشاط الاقتصادي في السوق الكويتي وفي المنطقة.

سندات وشهادات إيداع

وأوضح بهبهاني أن البنك نجح في العام الماضي بإصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لمعدل كفاية رأس المال بقيمة 30 مليون دينار كويتي وسط إقبال كبير من المستثمرين فاق المبلغ المطلوب بأكثر من 5 مرات، كما نجح بإصدار برنامج شهادات الإيداع بقيمة 500 مليون دولار أمريكي وسط إقبال كبير أيضاً على الإصدار، بما يعكس نجاح البنك في تعزيز حضوره في أوساط المستثمرين في ظل النجاح الدائم الذي يتمتع به.

الاستدامة والحوكمة

وبين أن الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة تحتل مكانة رئيسية في إستراتيجية البنك الأهلي الكويتي، في ظل إيمانه بأن خلق القيمة طويلة الأجل يتطلب التوازن بين الأداء المالي والمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، موضحاً أن البنك مستمر في دمج هذه المبادئ في أنشطته وعملياته التشغيلية وقراراته الاستثمارية



رئيس مجلس الإدارة طلال بهبهاني مترئساً العمومية



جانب من الحضور

وأكد فان دير تول في نهاية تصريحه أن المجموعة ماضية بتطوير خطط عملها وفق الإستراتيجية التي تهدف للارتقاء بمكانتها في مختلف مجالات الصناعة المصرفية.

شكر وتقدير

وشكر رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة الجهات الرقابية المتمثلة ببنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة والشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت وهيئة أسواق المال، والبنك المركزي المصري ومصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي وسلطة دبي للخدمات المالية وجميع الجهات الأخرى على دعمهم المستمر لمجموعة البنك الأهلي الكويتي والقطاع المصرفي بشكل عام.

وأشادا بجهود أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في البنك التي أسهمت في استمرار تحقيق الأرباح، ومؤكداً سعي مجموعة البنك الأهلي الكويتي المستمر لتوفير قيمة مضافة باستمرار وتلبية تطلعات المساهمين والعملاء وجميع المتعاملين خلال الفترة المقبلة.

الصفقة عند 650 مليون دولار أمريكي، متجاوزة بذلك قيمة التسهيلات الأولى للبنك مما يعكس المكانة العالية والثقة الكبيرة بالأداء والمركز المالي للبنك على الصعيد العالمي.

المسؤولية الاجتماعية

وصرح فان دير تول «استمر البنك بتطوير برنامجه للمسؤولية الاجتماعية من خلال رعاية العديد من الفعاليات الرياضية والصحية والتعليمية والبيئية والثقافية، وتعزيز الوعي لدى طلبة المدارس ضمن برنامج تعزيز الثقافة المالية، فضلاً عن الاستمرار بدعم حملة لنكن على دراية مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، وقد تم تكريمه بين أفضل البنوك الداعمة للحملة خلال العام الماضي».

الاستثمار بالموظفين والخطط المستقبلية

وكشف فان دير تول أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي ستواصل العمل على الاستثمار بتعزيز قدرات الموظفين خلال الفترة المقبلة، وتعزيز حضور النساء وتوفير بيئة عمل جاذبة للمهارات والكفاءات على مختلف المستويات

نمت أرباح البنك الأهلي الكويتي - مصر بنسبة 39% على أساس سنوي إلى 5.3 مليار جنيه مصري في نهاية 2025 ليوصل مسيرة النمو منذ استحواذ المجموعة عليه مما عزز مكانته في القطاع المصرفي المصري، وقدراته على تعزيز حقوق المساهمين.

من جهة أخرى، نجح البنك في تنفيذ التوسع المخطط له في خدمات الضمان العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة وأصبح أول بنك كويتي في دول مجلس التعاون الخليجي يحصل على موافقة من مركز أبوظبي العقاري (ADREC) ليعمل كوكيل لخدمات الضمان العقاري في أبوظبي.

من ناحيته نجح فرع مركز دبي المالي العالمي (DIFC) خلال عام 2025 بترتيب العديد من صفقات القروض المجمعّة، وجمع تسهيلات ائتمانية لمدة 36 شهراً بقيمة مليار دولار أمريكي ضمت 20 مستثمراً عالمياً، كما أغلق ثاني تسهيلات قرض مشترك آسيوي، لإعادة تمويل القرض لأجل القائم منذ عام 2022 والبالغ قيمته 600 مليون دولار بمشاركة 17 مستثمراً عالمياً بحيث أغلقت

بنك الخليج يستأنف سحبيات حساب «مليونير الدانة».. المؤجلة والجديدة

السحوبات المؤجلة تبدأ اعتباراً من تاريخ 8 أبريل المقبل

قيمة الجوائز تبلغ نحو 3.3 ملايين دينار، وتشمل أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم بقيمة مليوني دينار

السحوبات تخضع لرقابة مدقق خارجي مُعيّن من البنك، وآخر مختص بمراجعة جميع سحبيات القطاع المصرفي



نجلاء العيسى:

• نشكر عملائنا على الثقة..
فتحة العملاء هي الأساس
الذي نبني عليه جميع
خدماتنا ومبادراتنا



فيصل العدساني:

• بسعداء بالعودة إلى
مواصلة دورنا في تحقيق
أحلام عملائنا ومكافأتهم
على ثقتهم المستمرة

بعد استيفائه جميع المتطلبات الرقابية، وحصوله على موافقة بنك الكويت المركزي، يعود بنك الخليج لصناعة المليونيرات مجدداً، ويستأنف إجراء سحبيات حساب «مليونير الدانة» المؤجلة والجديدة، حيث سيقيم بالإعلان عن 272 فائزاً في السحوبات المؤجلة لعام 2025، بقيمة إجمالية تقارب 3.3 ملايين دينار كويتي.

ووفقاً للجدول المعتمد، ستبدأ السحوبات المؤجلة اعتباراً من تاريخ 8 أبريل المقبل، بالإعلان عن 270 فائزاً في السحوبات الشهرية وربيع السنوية، يحصل كل فائز منهم على جائزة نقدية بقيمة 1,000 دينار كويتي، يلي ذلك الإعلان عن الفائز بجائزة المليون دينار كويتي، على أن تُختتم السحوبات بالإعلان عن الفائز بالجائزة السنوية الكبرى البالغة 2,000,000 دينار كويتي، والتي تُعد أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم وفقاً لتصنيف موسوعة غينيس للأرقام القياسية. وفي هذا الإطار، قال فيصل العدساني نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج: «يأتي استئناف سحبيات حساب مليونير الدانة بعد استيفاء كافة المتطلبات الرقابية والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص، ويسعدنا العودة إلى مواصلة دورنا في تحقيق أحلام عملائنا ومكافأتهم على ثقتهم المستمرة بالبنك».

وأضاف: «لقد قمنا بتطوير نظام السحوبات وفق أحدث الممارسات العالمية، وبما يضمن أعلى مستويات الأمان والدقة، وذلك تحت إشراف مدققين خارجيين مستقلين، تأكيداً على التزامنا بتطبيق أفضل معايير الحوكمة، إذ قام البنك بتعيين شركة RSM كمدقق خارجي، فيما ستخضع جميع السحوبات للتدقيق والمراجعة من قبل شركة أخرى تتولى متابعة وتدقيق كافة سحبيات البنوك».

ومن جهتها، قالت نجلاء العيسى، رئيس التسويق في بنك الخليج: يمثل استئناف سحبيات حساب مليونير الدانة محطة مهمة لنا، ليس فقط على مستوى المنتج، بل على مستوى علاقتنا بعملائنا، نود أن نعبر عن بالغ شكرنا وتقديرنا لعملائنا على ثقتهم وصبرهم خلال فترة توقف السحوبات، وهي ثقة نعزز بها ونعتبرها مسؤولية نحرض دائماً على الارتقاء بها.

وأضافت العيسى: حرصنا كذلك على إتاحة سحبيات حساب مليونير الدانة للجميع من خلال بثها مباشرة عبر قنوات بنك الخليج الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، بما يعزز الشفافية ويمنح عملائنا فرصة متابعة السحوبات لحظة بلحظة، ومعرفة ما إذا كانوا من بين الفائزين المحظوظين.

يذكر أن السحوبات المؤجلة ستجرى وفقاً للتواريخ المحددة والمعتمدة للإيداع والمشاركة في كل سحب على حدة. وفي حال فوز العميل وكان حسابه مغلقاً في الوقت الحالي، يلتزم العميل بإعادة فتح الحساب لاستلام الجائزة، حيث سيتم إيداعها في حسابه وفقاً للشروط والأحكام المعمول بها. يمكنكم الاطلاع على تفاصيل جدول السحوبات والشروط والأحكام من خلال صفحة سحبيات مليونير الدانة على موقع بنك الخليج الإلكتروني e-gulfbank.com/AIDanah



مواعيد السحوبات المؤجلة

13 أبريل 2026:

سحب لجائزة
الـ 2,000,000 د.ك.
(رابح واحد)

13 أبريل 2026:

سحب لجائزة
الـ 1,000,000 د.ك.
(رابح واحد)

12 أبريل 2026:

سحب لجائزة الـ 1,000
د.ك. (100 رابح)

9 أبريل 2026:

سحب لجائزة الـ 1,000
د.ك. (100 رابح)

8 أبريل 2026:

سحب لجائزة الـ 1,000
د.ك. (70 رابح)

بنك قطر الوطني يتوقع استمرار نمو الاقتصاد الصيني رغم تقلبات أسواق الطاقة

أن التوترات الجيوسياسية الأخيرة، التي تؤثر على توافر الطاقة وأسعارها عالمياً، تمثل تحدياً لهذه النظرة الإيجابية نسبياً خاصة وأن الصين هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ما أثار قلق المستثمرين والمحللين من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة المستمر على النشاط الاقتصادي الصيني. وفي هذا السياق، اعتبر البنك أن هذه المخاوف مبالغ فيها مؤكداً أن الاقتصاد الصيني يتمتع بوضع هيكلي أفضل من معظم الاقتصادات الكبرى الأخرى لاستيعاب مثل هذه الصدمات

التغيرات الحالية المفاجئة في أسواق الطاقة، مع الحفاظ على معدلات نمو قريبة من الأهداف المحددة في السياسات الاقتصادية. وأوضح التقرير أنه من هذا المنطلق، تتسم النظرة المستقبلية للاقتصاد الصيني بالإيجابية نسبياً، إذ من المتوقع أن تساهم قوة الصادرات، ومثانة الطلب المحلي، والتحسينات المستمرة في الإنتاجية، في الحفاظ على معدل نمو يقارب خمسة في المئة المستهدفة من قبل الحكومة لعام 2026، رغم التوقعات بتباطؤ طفيف. وفي الوقت نفسه، أشار التقرير إلى

وصف بنك قطر الوطني (QNB) النمو الاقتصادي في الصين بأنه متمسك إلى حد كبير، مرجحاً مواصلة نموه رغم حالة عدم اليقين المتزايدة في البيئة الاقتصادية العالمية نتيجة للصدمات الجيوسياسية، مؤكداً أن تنوع مزيج الطاقة، وانخفاض اعتماد قطاع النقل على النفط، ووجود احتياطات استراتيجية كبيرة، تمثل عوامل مهمة لتخفيف تأثير تقلبات أسعار الطاقة العالمية. واعتبر البنك في تقريره الأسبوعي أن هذه المزايا الهيكلية تضع الصين في موقع أفضل من العديد من نظيراتها لمواجهة

الأميري

محلات AL AMIRI

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

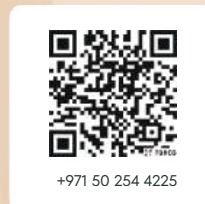
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



انطلاق أولى الرحلات عبر الدمام ابتداءً من 1 أبريل

« الشطي: بعد لندن والقاهرة.. «الكويتية» تعيد تشغيل رحلاتها من وإلى إسطنبول

« استقبال المسافرين في الخيران مول قبل موعد الرحلة بـ 24 ساعة

« مغادرة الحافلات إلى الدمام قبل 8 ساعات من الإقلاع » رحلتان أسبوعياً يومي الأربعاء والجمعة

« إمكانية الحجز عبر مركز الاتصال 171 والواتساب ومكاتب المبيعات

« خدمة ليموزين متاحة للرويال ورجال الأعمال والسياحية برسوم وفق الشروط

للمسافرين على وجهات محددة، لافتاً أيضاً إلى أن الشركة قامت بتوفير خدمة تقديم طلب إصدار التأشيرة إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة للمقيمين بشرط الحجز المسبق على رحلات الخطوط الجوية الكويتية.

وأوضح الشطي أن الخطوط الجوية الكويتية توفر خدمة الليموزين لركاب الدرجتين الرويال ورجال الأعمال من وإلى الخيران مول فقط كما تم توفيرها لركاب الدرجة السياحية بأسعار محددة وفق شروط وأحكام الخدمة.

وأشار إلى أن الخطوط الجوية الكويتية وبالتعاون مع الخيران مول، ستقوم بتقديم عروض حصرية للمسافرين لعدد من العلامات التجارية المتوفرة بالخيران مول مما يتيح الفرصة لهم للتسوق قبل المغادرة وبأسعار مميزة.

واختتم الشطي أن الشركة تعمل بشكل متواصل مع الجهات المعنية داخل وخارج دولة الكويت لتأمين أفضل الحلول التشغيلية، مشدداً على أن سلامة وأمن المسافرين وأطقم الطائرات تمثل أولوية قصوى للناقل الوطني.

هذا وقد أتاحت الخطوط الجوية الكويتية الحجز للمسافرين الراغبين بالسفر عبر مركز اتصال خدمة العملاء 171 أو خدمة الواتساب على الرقم 009651802050، بالإضافة إلى مكاتب مبيعات الخطوط الجوية الكويتية .



عبد الوهاب إبراهيم الشطي

مرناً يواكب المتغيرات التشغيلية ويعزز من جاهزية الخدمات المقدمة للمسافرين، ويسعدنا الاعلان عن اطلاق وجهة اسطنبول بعد لندن والقاهرة ليستمر اعادة اطلاق الوجهات للمسافرين الكرام رغم الظروف الراهنة.

وأضاف الشطي أن الخطوط الجوية الكويتية عملت في الفترة الماضية بدقة تامة على تجهيز كافة الامكانيات المتاحة لبدء استقبال طلبات السفر ومن ثم توفير رحلات

في إطار سعيها المستمر لتوسيع خيارات السفر وتوفير حلول تشغيلية مرنة، أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن إعادة تشغيل رحلاتها إلى مدينة إسطنبول اعتباراً من 1 أبريل 2026، بواقع رحلتين أسبوعياً يومي الأربعاء والجمعة، وذلك عبر تشغيل الرحلات من مطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام، بعد نقل الركاب براً عبر منفذ النويصيب.

هذا وسيتم استقبال المسافرين في صالة الخيران مول قبل موعد الإقلاع بـ 24 ساعة، فيما تغادر الحافلات المتجهة إلى المنفذ البري قبل 8 ساعات من موعد إقلاع الرحلة من مطار الدمام، وللمسافرين الراغبين بالسفر بمركباتهم الخاصة، أتاحت الخطوط الجوية الكويتية إمكانية بدء إجراءات السفر سواء من الخيران مول أو من مكتب مبيعات الشركة الواقع بمنطقة ضاحية صباح السالم كخيار إضافي ومن ثم التوجه إلى مطار الدمام لقبول الأمتعة قبل موعد مغادرة الرحلة بـ 3 ساعات، حيث أن آخر موعد لقبول المسافرين ساعة قبل الإقلاع.

وفي هذا الصدد، صرّح الرئيس التنفيذي بالتكليف الكابتن/ عبد الوهاب إبراهيم الشطي بأن الخطوط الجوية الكويتية تواصل تنفيذ خططها التشغيلية بكفاءة عالية لضمان انسيابية حركة السفر، مؤكداً على أن الشركة تعتمد نهجاً

عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



الجمعية العمومية غير العادية صادقت على تعديلات في عقد التأسيس والنظام الأساسي

مساهمو بنك الكويت الوطني يقرّون زيادة رأس المال المصرّح به إلى 1.5 مليار دينار كويتي

« لمجلس الإدارة بقرار منه زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل في حدود رأس المال المصرّح به
« تفويض مجلس الإدارة بتحديد مقدار وطرق الزيادة وتواريخ استدعائها وسائر شروطها وأحكامها



جانب من الحضور



حمد البحر وعصام الصقر وشيخة البحر وصلح الفليح خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

في ذلك إمكانية توزيع أرباح نقدية نصف سنوية شريطة أن تكون من أرباح محققة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعلى ألا يمس التوزيع برأس المال المدفوع.

وتأتي هذه القرارات التي اعتمدها الجمعية العمومية غير العادية لبنك الكويت الوطني في إطار استراتيجية البنك لتعزيز متانة مركزه المالي ودعم قدرته على التوسع في عملياته التشغيلية، مع الالتزام الكامل بتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة.

وكان بنك الكويت الوطني قد عقد اجتماع جمعياته العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بتاريخ 14 مارس الجاري، حيث أقرت الجمعية جميع بنود جدول أعمالها، وعلى رأسها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 35 فلساً للسهم الواحد وأسهم منحة بواقع 5% (5 أسهم لكل مئة سهم)، وذلك انطلاقاً من التزام البنك بتعزيز القيمة لمساهميها، وبما يعكس قوة مركزه المالي وقدرته على مواصلة تحقيق أداء متميز مع الحفاظ على مرونة قاعدته الرأسمالية.

كسور الأسهم التي تنتج عن الزيادة على الوجه الذي يراه ملائماً. كما فوّض المساهمون مجلس الإدارة أيضاً - في غير حالات الزيادة لغرض إصدار أسهم منحة مجانية توزع على المساهمين - أن يقرر إضافة علاوة إصدار عند كل زيادة أو اكتتاب جديد، وأن يحدد قيمة هذه العلاوة لإضافتها إلى القيمة الاسمية لأسهم الزيادة، وأن يستعين بمن يراه في تنفيذ كل أو بعض ما ذكر مما تتقدم، مع مراعاة استيفاء المتطلبات واستصدار الموافقات اللازمة، وفقاً لأحكام القانون وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

وأقرت الجمعية تعديل نص المادة الخامسة من كل من عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الكويت الوطني، لتعكس رأس المال المصرّح به بعد إقرار زيادته، إلى جانب تعديل المادة التاسعة والأربعين من النظام الأساسي المتعلقة بسياسات الاقتطاع السنوي للاحتياطي الإجمالي والاختياري، ونسبة الـ1% من الأرباح الصافية لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حيث تهدف هذه التعديلات إلى منح مجلس الإدارة مرونة أكبر في إدارة الفوائض المالية، بما

عقد بنك الكويت الوطني اجتماع جمعياته العامة غير العادية بنسبة حضور بلغت 71.066% من المساهمين، حيث أقرت الجمعية جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، وفي مقدمتها زيادة رأس المال المصرّح به، إضافة إلى تعديل عدد من مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي، ما يؤكد ثقة المساهمين في استراتيجية البنك وخطته المستقبلية، وحرصهم على دعمه في تعزيز متانة مركزه المالي واقتناص فرص النمو.

وصادق المساهمون خلال العمومية غير العادية على زيادة رأس المال المصرّح به للبنك من 1 مليار دينار كويتي موزعاً على 10 مليارات سهم إلى 1.5 مليار دينار كويتي موزعاً على 15 مليار سهم، بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد، على أن يكون لمجلس الإدارة بقرار منه زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل في حدود رأس المال المصرّح به.

وفوّضت العمومية مجلس الإدارة بتحديد مقدار وطرق الزيادة وتواريخ استدعائها وسائر شروطها وأحكامها، وأن يتصرف في

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



طيران الجزيرة تضيف كراتشي إلى شبكتها وتستعيد الربط الكامل مع باكستان ثلاث مدن وست رحلات أسبوعياً لدعم حركة الأفراد وسلاسل الإمداد الأساسية



أعلنت طيران الجزيرة عن إطلاق خط رحلات إلى كراتشي في باكستان، لتكون الوجهة الثالثة للشركة في البلاد بعد لاهور وإسلام آباد. وبذلك بالإضافة، تكون الشركة قد استكملت استعادة شبكة رحلاتها إلى باكستان كما كانت قبل التعليق المؤقت لعمليات مطار الكويت الدولي، حيث ستشغل الآن ست رحلات أسبوعياً إلى باكستان.

ويأتي خط كراتشي للتأكيد على دور طيران الجزيرة في الحفاظ على الروابط الحيوية بين الكويت والأسواق الإقليمية الرئيسية خلال هذه المرحلة الاستثنائية، إذ سيتم تشغيل الخط عبر نموذج عمل طيران الجزيرة الحالي الذي يعتمد على التشغيل من مطارين في المملكة العربية السعودية، بما يدعم استمرارية السفر للأفراد وحركة الشحن من وإلى الكويت.

وتعد كراتشي أكبر مدن باكستان ومركزاً اقتصادياً رئيسياً، وموطناً لجالية كبيرة تربطها علاقات وثيقة مع الكويت. ويساهم إطلاق هذا الخط في توفير خيارات سفر سلسة للمسافرين الراغبين في لمّ شملهم مع عائلاتهم أو العودة إلى أعمالهم أو القيام برحلات عاجلة، إلى جانب دعم تدفقات الشحن الحيوية التي تخدم سلاسل الإمداد.

وقال برائن باسوباثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «يأتي إطلاق خط كراتشي استكمالاً لاستعادة شبكة رحلاتنا إلى باكستان في وقت تكتسب فيه أهمية الربط بعداً أكبر. ومع لاهور وإسلام آباد والآن كراتشي، نعود لربط الكويت بكافة الوجهات التي كنا نشغلها في باكستان في ظل الظروف الحالية، حيث يبقى تركيزنا على الحفاظ على ربط الكويت ودعم حركة المسافرين وشحن السلع الأساسية،

نطاق الربط عبر شبكتها خلال فترة التحديات التشغيلية. وبإضافة كراتشي، توصل طيران الجزيرة توسيع شبكتها حيث تخدم أكثر من 25 وجهة بأكثر من 1,000 رحلة، وبما يزيد عن 200,000 مقعد وذلك حتى نهاية شهر أبريل، إلى جانب تسهيل حركة الشحن لدعم احتياجات سلاسل الإمداد في الكويت.

وتؤكد طيران الجزيرة التزامها بدعم المجتمعات وضمان استمرارية حركة المسافرين والسلع عبر شبكتها المتنامية.

بالإضافة إلى ضمان بقاء المجتمعات على اتصال رغم التحديات المستمرة. ونتمنّى الدعم المتواصل من الجهات المعنية في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية الذي مكن طيران الجزيرة من توفير هذا الربط بين الكويت والعالم.»

برحلاتها التي تسيّرها من مطاري الدمام والقيصومة، تعتمد طيران الجزيرة نموذج سفر متكامل يجمع بين النقل الجوي والبري للحفاظ على استمرارية عملياتها وتوسيع

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



طيران الجزيرة توسّع شبكتها بإطلاق ثلاث وجهات جديدة

رحلتان أسبوعياً إلى تبليسي وشرم الشيخ والغردقة عبر مطار الدمام



تستمر طيران الجزيرة بربط الأفراد ودعم المجتمعات وتسهيل حركة المسافرين والسلع الأساسية عبر شبكتها المتنامية.

تبدأ أسعار الرحلات إلى تبليسي من 250 دينار كويتي، وإلى شرم الشيخ من 190 دينار كويتي، وإلى الغردقة من 220 دينار كويتي. ويمكن للمسافرين حجز رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني jazeeraairways.com أو من خلال تطبيق الجزيرة.

وبتوسّع شبكتها المستمر، تظل طيران الجزيرة ملتزمة بالحفاظ على ربط الكويت ودعم المجتمعات وضمان انسيابية حركة المسافرين والسلع الأساسية.

لعملائنا. واليوم نخدم أكثر من 25 وجهة بأكثر من 1,000 رحلة وبما يزيد عن 200,000 مقعد وأكثر من مليوني طن من سعة الشحن عبر شبكتنا وذلك لغاية 30 أبريل.

وتأتي هذه الوجهات ضمن جهود طيران الجزيرة للحفاظ على استمرارية الربط الجوي من الكويت وإليها بعد الإغلاق المؤقت لمطار الكويت الدولي. وبفضل انتقال عملياتها إلى مركزين في المملكة العربية السعودية في مطاري القيصومة والدمام، تواصل الشركة توفير خيارات سفر موثوقة عبر نموذج متكامل يجمع بين النقل الجوي والبري، بما في ذلك توفير مرافق مخصصة لنقل المسافرين بالحافلات من وإلى المطارات.

تستعد طيران الجزيرة لإعادة تشغيل رحلاتها بواقع رحلتين أسبوعياً من الكويت إلى كل من تبليسي (TBS) وشرم الشيخ (SSH) والغردقة (HRG) عبر مطار الملك فهد الدولي في الدمام بالمملكة العربية السعودية، حيث من المخطط إطلاق هذه الرحلات ابتداءً من يوم 15 أبريل 2026 في خطوة تعزز من توسّع شبكة الشركة وتدعم الربط الجوي من الكويت.

وقال سعادة نوشرفان لومنتايدزه، سفير جمهورية جورجيا لدى دولة الكويت: "نرحّب بعودة رحلات طيران الجزيرة إلى تبليسي في ظل هذه الظروف الصعبة، فهذه الخطوة تعزز الروابط التي تجمع البلدين الصديقين جورجيا والكويت وتضمن استمراريتهما لخدمة مواطنينا وزوارنا، إذ تظل جورجيا وجهة آمنة وجاذبة للسفر والسياحة وتحظى كذلك بتقدير المواطنين والمقيمين في الكويت الذين يزورونها على مدار العام كونها من الوجهات المفضلة للسفر."

وتتيح وجهة تبليسي من الوصول إلى منطقة القوقاز الأوسع والتي تشمل كل من أرمينيا وأذربيجان.

وقال براتان باسوباتي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «نؤكد من جديد عبر خدمة العاصمة تبليسي إلى جانب شرم الشيخ والغردقة التزامنا المستمر ببناء شبكة مرنة ومتنوعة تحافظ على ربط الكويت سواء للسفر الضروري أو السياحة. فبإضافة شرم الشيخ والغردقة، نستعد للربط الكامل بجميع المدن التي كنا نشغلها في كل من مصر والهند قبل فترة التحديات، فيما نعمل أيضاً على زيادة عدد الرحلات بما يتيح استمرار التنقل الآمن للمسافرين وحركة الشحن. ومع توسّع عملياتنا عبر مطار الدمام، نواصل استئناف الوجهات الرئيسية إلى جانب تقديم وجهات جديدة

طيران الجزيرة تعيد تشغيل رحلاتها إلى جدة لتعزيز الربط الجوي من الكويت



مقعد، إلى جانب سعة كبيرة للشحن وذلك حتى نهاية شهر أبريل.

ويُنصح المسافرون بالاطلاع على أحدث متطلبات السفر والتأكد من استيفاء جميع الوثائق اللازمة، بما في ذلك تأشيرات العبور عبر المملكة العربية السعودية، قبل موعد السفر.

ويمكن حجز التذاكر عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة jazeeraairways.com أو من خلال تطبيق الشركة.

ومن خلال عملياتنا من مطاري الدمام والقيصومة، تمكنا من بناء شبكة مرنة وقادرة على التكيف، تتيح لنا الاستمرار في خدمة عملائنا رغم التحديات الحالية. ويظل تركيزنا منصباً على الحفاظ على ربط الكويت، ودعم المجتمعات، وضمان حركة موثوقة للأفراد والسلع.

مع إضافة جدة، تواصل طيران الجزيرة توسيع شبكتها التي تشغلها عبر المملكة العربية السعودية، حيث تخدم أكثر من 25 وجهة بأكثر من 1,000 رحلة وبما يزيد عن 200,000

أعلنت طيران الجزيرة اليوم عن استئناف رحلاتها من الكويت إلى جدة في المملكة العربية السعودية، وذلك عبر مطار القيصومة (AQI)، ضمن نموذج عملياتها الحالي الذي يعتمد على التشغيل من مطارين في المملكة.

ويعكس استئناف خط جدة التزام طيران الجزيرة بالحفاظ على الربط الحيوي بين الكويت والوجهات الرئيسية في المنطقة خلال هذه المرحلة الاستثنائية، حيث سيدعم هذا الخط حركة المسافرين واستمرارية نقل السلع الأساسية، بما يضمن استمرار الروابط بين البلدين دون انقطاع.

ومن خلال عملياتها عبر مطاري الدمام والقيصومة، اعتمدت طيران الجزيرة نموذج سفر متكامل يجمع بين النقل الجوي والبري، مما يتيح للمسافرين التنقل بسلاسة من وإلى الكويت، مع الحفاظ على تدفق الشحنات ودعم سلاسل الإمداد.

وتُعد جدة بوابة رئيسية إلى المملكة العربية السعودية، حيث تخدم شريحة واسعة من المسافرين الذين تربطهم علاقات ثقافية واقتصادية ودينية وثيقة مع الكويت. ويوفر استئناف هذا الخط رابطاً مهماً للمسافرين لأغراض السفر الضروري، بما في ذلك زيارة العائلة أو العودة إلى العمل أو أداء مناسك العمرة.

وقال براتان باسوباتي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «يمثل استئناف الرحلات إلى جدة خطوة مهمة إضافية في الحفاظ على الربط بين الكويت والمملكة العربية السعودية، لا سيما في هذه المرحلة التي تزداد فيها أهمية التواصل. وتُعد جدة وجهة محورية لحركة المسافرين والشحن على حد سواء، خصوصاً للمسافرين لأغراض دينية أو لدعم حركة التجارة عبر الحدود.

توقعات رفع الفائدة في أمريكا خلال 2026 تتجاوز 50% للمرة الأولى

التضخم.

وجاءت هذه التصريحات بعد أيام من تأكيد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، أن «الغالبية العظمى» من مسؤولي البنك المركزي لا يفكرون في رفع معدلات الفائدة، مضيفاً أن من «السابق لأوانه» تقييم تأثير حرب إيران على التضخم والنمو الاقتصادي. لكنه أوضح: «إذا لم يتحسن التضخم، فلن نشهد أي تخفيض في معدلات الفائدة».

توقعات التضخم في أمريكا

من جانبها، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي منظمة دولية معنية بوضع السياسات الاقتصادية، في وقت سابق من هذا الأسبوع، ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى 4.2% في عام 2026. ويمثل ذلك ارتفاعاً كبيراً مقارنة بتوقعاتها السابقة البالغة 2.8%. وكذلك تقديرات الاحتياطي الفيدرالي البالغة 2.7% والتي صدرت الأسبوع الماضي. وأشارت المنظمة إلى حالة عدم اليقين بشأن «نطاق ومدّة» حرب إيران، موضحة أن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة لفترة طويلة سيؤدي إلى «زيادة ملحوظة» في تكاليف الشركات، مما سينعكس بدوره على ارتفاع أسعار المستهلكين. كما توقعت أن يُبقي الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة دون تغيير حتى عام 2027.



يعقبه خفض آخر في عام 2027. وفي هذا السياق، صرح رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، أوستن غولسبي، الذي لن يشارك في التصويت على قرارات معدلات الفائدة هذا العام، لشبكة CNBC بأنه قد يرى «عوامل» تدعو إلى رفع معدلات الفائدة إذا «خرج التضخم عن السيطرة». كما أشار إلى أن الاحتياطي الفيدرالي قد يدعم عدة تخفيضات في معدلات الفائدة خلال العام إذا استقر

إذ قدّر موقع Polymarket احتمالات رفعها عند 26% في عام 2026، بينما رجّح موقع Kalshi وصول هذه الاحتمالات إلى 41% قبل يوليو 2027.

تحذيرات من عودة التضخم

بعد تصويت مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع الماضي على تثبيت معدلات الفائدة ضمن نطاق يتراوح بين 3.5% و3.75%، أشار البنك المركزي إلى أنه لا يزال يتوقع خفضاً واحداً لمعدلات الفائدة هذا العام،

تجاوزت احتمالات الأسواق لرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة خلال عام 2026، نسبة 50% للمرة الأولى يوم الجمعة، وفقاً لأداة FedWatch التابعة لمجموعة CME، وذلك مع تصاعد المخاوف من تسارع التضخم نتيجة حرب إيران.

توقعات متباينة لرفع الفائدة

رفع متداولو سوق العقود الآجلة تقديراتهم لاحتمال زيادة معدلات الفائدة بحلول نهاية العام إلى 53%، وهي المرة الأولى التي تتجاوز فيها هذه النسبة حاجز 50%، بحسب CME Group.

وكان آخر تصويت لمجلس الاحتياطي الفيدرالي على رفع معدلات الفائدة في يوليو/تموز 2023، حيث جرى رفع معدل الفائدة القياسي إلى نطاق يتراوح بين 5.25% و5.5%. ومنذ ذلك الحين، اتجه المجلس إلى تثبيت معدلات الفائدة أو خفضها.

وبلغت احتمالات رفع معدلات الفائدة ذروتها خلال اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أكتوبر الماضي بنسبة 38.9%، تليها 38.8% في ديسمبر الماضي و31.3% في سبتمبر الماضي، فيما توقع المتداولون خلال هذه الفترة احتمالاً بنسبة 3.4% لزيادة بمقدار نصف نقطة مئوية. في المقابل، لا تعكس أسواق المراهنات توقعات مماثلة برفع قريب لمعدلات الفائدة؛

هل تهدد أحداث الشرق الأوسط بانهيار طفرة الذكاء الاصطناعي

ويقول تقرير «أويل برايس» الذي اطلعت عليه «العربية Business» إن ثمة معلومة هامة يجهلها معظم الناس، وهي أن «شريحة أشباه الموصلات الواحدة تعبر أكثر من 70 حدوداً دولية قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي»، وذلك في إشارة إلى أن هذه الصناعة أصبحت مهددة بشكل كبير بسبب هذه الحرب.

وتبدأ صناعة رقائق السيليكون في اليابان أو ألمانيا. ويتم تصميم الرقائق في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة. أما التصنيع الفعلي، لأكثر الرقائق تطوراً التي تُشغّل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فيتم بالكامل تقريباً في تايوان (92%) وكوريا الجنوبية (8%). ويتم التجميع والاختبار في ماليزيا وفيتنام والفلبين، ثم تُشحن الرقاقة الجاهزة إلى مركز بيانات في الولايات المتحدة.

ويضيف التقرير: «هناك أكثر من 50 نقطة في هذه السلسلة تسيطر فيها دولة واحدة على أكثر من 65% من حصة السوق العالمية، وقد ازدادت تكلفة كل نقطة منها، وزادت معها حالة عدم اليقين».

كما يلفت التقرير إلى أن منطقة الخليج أيضاً تستحوذ على حصة كبيرة من إنتاج الهيليوم العالمي، وهو عنصر أساسي في صناعة أشباه الموصلات، وهو ما يُشكل تهديداً إضافياً لهذه الصناعة وهذه الطفرة التي يشهدها العالم.

وكانت الولايات المتحدة واسرائيل قد أطلقا في 28 فبراير الماضي عملية عسكرية ضد إيران، وفي غضون أيام تم إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره ما يقارب 20 مليون برميل من النفط يومياً، أي ما يعادل خمس استهلاك النفط العالمي تقريباً.

ووصفت وكالة الطاقة الدولية ذلك بأنه أكبر اضطراب في إمدادات النفط في التاريخ.

وارتفع سعر خام برنت من 70 دولاراً للبرميل إلى ما يقارب 120 دولاراً، وهو يستقر حالياً عند حوالي 110 دولاراً منذ أيام. لكن تقرير «أويل برايس» يؤكد أن «سعر النفط هو الجزء الأقل أهمية تقريباً مما حدث للشحن في العالم، لأن ما حدث للشحن هو انهيار بنية التأمين التي تُسيّر التجارة العالمية».

انضم قطاع الذكاء الاصطناعي إلى القطاعات المتضررة والتي يتوقع أن تتكبد خسائر فادحة بسبب الحرب على إيران، فيما وصلت التوقعات إلى أن الطفرة التي يعيشها هذا القطاع قد تواجه الانهيار في حال استمرت الحرب في الشرق الأوسط طويلاً، وفي حال تفاقمت الأزمات الناتجة عنها.

وبحسب تقرير نشره موقع «أويل برايس» الأمريكي المتخصص بأخبار وتحليلات الطاقة، فإن «الضرر الناتج عن هذه الحرب حالياً هو من النوع الذي يتراكم بهدوء». ويستعرض التقرير الإنفاق الضخم الذي خصصته شركات التكنولوجيا الكبرى والذي أصبح مهدداً، حيث يقول: «تعهدت شركة ميتا بأكثر من 600 مليار دولار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة بحلول عام 2028».

والزمت شركة أبل بـ500 مليار دولار على مدى أربع سنوات. وتتوقع «أمازون» إنفاق 200 مليار دولار على مراكز البيانات في عام 2026 وحده، بزيادة عن 131 مليار دولار العام الماضي. أما «غوغل»، فتتوقع إنفاق ما بين 175 و185 مليار دولار. وتنتج «مايكروسوفت» نحو إنفاق 105 مليارات دولار لهذا العام».

ويضيف: «يُقدّر هذا بنحو 1.5 تريليون دولار من رأس المال المُستثمر في الذكاء الاصطناعي، مُعظمه مُرتبط بمراكز البيانات والرقائق الإلكترونية وسلاسل التوريد التي تُغذيها.. هذه الأرقام مُذهلة. إنها ضخمة لدرجة أنها تبدو نظرية. لكنها ليست نظرية، بل هي الركيزة الأساسية للسوق الصاعدة الحالية».

وأشار بنك غولدمان ساكس في ديسمبر الماضي إلى أن تقديرات الإنفاق الرأسمالي المُجمعة كانت مُنخفضة للغاية لعامين متتاليين، حيث تجاوز نمو الإنفاق الفعلي 50% في كل من عامي 2024 و2025 مقارنة بتوقعات 20%.

وكانت مديرة محافظ استثمارية أولى في شركة «كولومبيا ثرينيدل»، تيفاني ويد، قد قالت لوكالة «بلومبرغ» قبل اندلاع الحرب: «يبدو الأمر وكأنه عودة إلى أيام ميتا القديمة من الإنفاق المفرط. المستثمرون يفقدون صبرهم».

منظمة التجارة تطلق أول إطار أساسي عالمي لقواعد التجارة الرقمية

اتفقت مجموعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية، يوم السبت، على تجاوز عقبات الاعتماد الرسمي لإطلاق أول إطار أساسي عالمي لقواعد التجارة الرقمية، من خلال تطبيق الاتفاق بين الدول الراغبة في الانضمام، بحسب ما أعلنته المنظمة.

وخلال السنوات الأخيرة، تعثرت محاولات إدماج اتفاق التجارة الإلكترونية ضمن قواعد المنظمة مرتين، بسبب اعتراضات من بعض الأعضاء، رغم أن الاتفاق يهدف إلى تعزيز بيئة مفتوحة للتجارة الرقمية عالمياً.

ويأتي هذا التوجه لتسريع دخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمشاركة دول تمثل نحو 70% من التجارة العالمية، نتيجة تزايد الإحباط من العوائق التي عطلت اعتماده، وفقاً لدبلوماسي بارز تحدث لرويترز، ووفق قواعد المنظمة؛ فإن الاتفاقيات متعددة الأطراف بين مجموعات من الدول تتطلب إجماعاً لاعتمادها رسمياً.

وخلال المؤتمر الوزاري الرابع عشر للمنظمة، المنعقد في ياوندي بالكاميرون، توصل 66 عضواً إلى ترتيب مؤقت يتيح تفعيل الاتفاق داخل دولهم، مع مواصلة العمل على دمجها بشكل كامل ضمن إطار المنظمة. ووصف وزير الدولة الياباني للاقتصاد والتجارة والصناعة، يامادا كينجي، هذه الخطوة بأنها «تاريخية» نحو وضع قواعد عالمية للتجارة الرقمية.

كما أشاد وزير الأعمال والتجارة البريطاني، بيتر كاييل، بالاتفاق، مؤكداً أنه «سيجعل التجارة أكثر انخفاصاً في التكلفة، وأسرع، وأكثر أماناً للشركات حول العالم»، باعتباره أول اتفاق عالمي من نوعه في مجال التجارة الرقمية.

في المقابل، كانت الهند من أبرز الدول التي عارضت الاتفاق، حيث ترى أن مثل هذه التفاهات يجب أن تُعتمد بشكل جماعي وبإجماع جميع الأعضاء.

ولم تنضم الولايات المتحدة إلى قائمة الدول الـ66 الموقعة حتى الآن، إذ لا تزال الإدارة الأمريكية تراجع موقفها من الاتفاق.

ويُعد هذا الاتفاق منفصلاً عن قرار تجميد الرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية، الذي يحظر فرض رسوم على التنزيلات الرقمية وخدمات البث، والذي لا يزال محل خلاف سياسي بين الولايات المتحدة والهند خلال اجتماعات المنظمة في الكاميرون.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

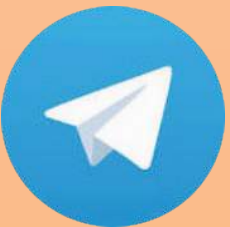
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

تراجع سوق العملات المشفرة بأكثر من 6% خلال أسبوع

شهدت سوق العملات المشفرة موجة تراجع حادة، بعدما تكبدت العملات القيادية خسائر أسبوعية تجاوزت 6%، حيث هبطت عملة بيتكوين إلى مستوى 66 ألف دولار، وسط تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، ما أعاد حالة عدم اليقين إلى الأسواق ودفع المستثمرين إلى تقليص المخاطر.

تراجعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة من نحو 2.4 تريليون دولار قبل أسبوع إلى ما يقارب 2.25 تريليون دولار وقت إعداد هذا التقرير، لتتكبد خسائر بنحو 150 مليار دولار، بنسبة تراجع 6.25%، في انعكاس واضح لحالة القلق التي تهيمن على الأسواق مع تصاعد التوترات العسكرية.

هبوط جماعي للعملات الكبرى تراجعت البيتكوين 6.2%، خلال الأسبوع الماضي مسجلة عند إعداد هذا التقرير 66 ألف دولار بعدما كانت قد تجاوزت حاجز 70 ألف دولار في وقت سابق من الأسبوع الماضي، مسجلة أعلى مستوى لها في شهر، وفقاً لبيانات موقع CoinMarketCap. ويعود النزيف الأسبوعي إلى حالة عدم اليقين بشأن الأصول عالية المخاطر إذ نفذت الولايات المتحدة وإسرائيل مجدداً ضربات عسكرية على أهداف داخل إيران، وكان خبراء قد أشاروا إلى أن استمرار الحرب بين إيران والولايات المتحدة سيدفع المستثمرين إلى تقليل المخاطر. بحسب بلومبرغ.

في غضون ذلك تراجعت إيثيريوم بنسبة 7.3% خلال الأسبوع الماضي إلى 1994 دولاراً، فيما لم تسجل أي تغيير يذكر خلال الأربعة وعشرين ساعة الماضية.

ولم تسجل أي من العملات الرقمية الكبرى مكاسب تذكر خلال الأيام السبعة الماضية، إذ شمل التراجع مختلف الأصول المعروفة في السوق.

تراجعت إكس آر بي 7% خلال الأسبوع الماضي، وهبطت بي إن بي بنسبة 5% خلال أسبوع، كما تراجعت سولانا أيضاً بنسبة 8% خلال أسبوع، وسجلت دوجيكوين تراجعاً بنحو 3% خلال الأسبوع الماضي.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf